



الاقتصاد السعودي عام 2023

- نتوقع أن يواصل الاقتصاد السعودي غير النفطي النمو بمستوى جيد، بما يتجاوز 5 بالمائة في عام 2023، مدعوماً بحوافز قوية من الاستثمار والاستهلاك على حدٍ سواء. لكن، نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي سيتباطأ إلى 2,8 بالمائة، مقارنةً بنسبة كانت بين الأعلى في العالم العام الماضي، عند 8,7 بالمائة، وذلك نتيجة لتراجع إنتاج النفط.
- يقدم الاقتصاد العالمي أسباباً للتفاؤل وكذلك التشاؤم، اعتماداً على الأهمية النسبية التي يضعها المرء لـ: (أ) ركود أمريكي محتمل، وب) عودة انتعاش الطلب الصيني بعد كوفيد-19. من المرجح أن يكون أي ركود أمريكي خفيفاً وقصيراً الأجل، نظراً للميزانيات العمومية القوية نسبياً للأسر، وإمكانية قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بإنعاش الطلب من خلال خفض أسعار الفائدة. بالنسبة للصين، رغم أن القضايا الهيكلية الصينية عميقة الجذور، لكن من غير المرجح أن تعرقل الانتعاش القوي المتوقع، حيث يسعى المستهلكون في الصين إلى تعويض الوقت الضائع. أيضاً، يبدو أن منطقة اليورو مهيدة لنوع من الانتعاش، في ظل بدء تبدد الشكوك حول إمدادات الطاقة. مع ذلك، فإن أي ركود اقتصادي في الولايات المتحدة - مهما كان خفيفاً - سيكون له تأثير على النمو العالمي، ويتوقع تباطؤ الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 3,4 بالمائة إلى 2,9 بالمائة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. وبافتراض تدخل الاحتياطي الفيدرالي، فإن الأوضاع يحتمل أن تبدو أكثر إشراقاً خلال عام من الآن.
- نظراً لهذه الشكوك وعدم اليقين، فمن المقرر أن تبقى السياسة النفطية للمملكة متحفظة. فالسلطات ليست مقتنعة بعد، بأن الطلب على النفط قوي بصورة تكفي لامتنعاص الزيادة في العرض، خاصة مع احتمال أن يشهد الإنتاج من خارج أوبك انتعاشاً هذا العام. لذلك، تقول السلطات إنها ملتزمة بالإبقاء على الإنتاج عند مستوى نوفمبر 2022.
- نحن أكثر تفاؤلاً بشأن مستقبل النفط، نظراً لقوة الانتعاش في الاقتصاد الصيني. ونعتقد أن الطلب سيكون قوياً بصورة كافية لدفع السوق نحو عجز معتدل هذا العام، مما يؤدي إلى أن يكون متوسط سعر خام برنت عند 90 دولاراً للبرميل. وعلى ضوء ذلك، هناك بعض المخاطر

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

جيمس ريف

كبير الاقتصاديين

jreeve@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف

رئيس إدارة الأبحاث

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:

الهاتف +966 11 279-1111

الفاكس +966 11 279-1571

صندوق البريد 60677، الرياض 11555

المملكة العربية السعودية

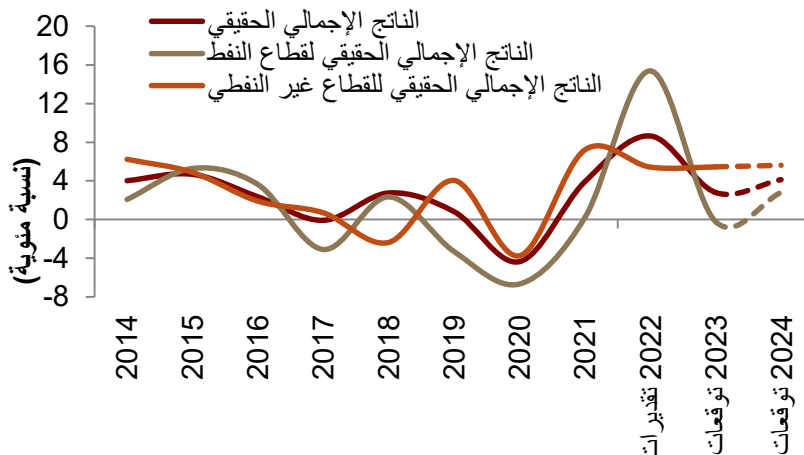
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية
لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار،
وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول
إلى موقع الشركة:

<http://www.jadwa.com>

شكل 1: النمو الاقتصادي الفعلي للمملكة (التغير السنوي)





الإيجابية بشأن وضع إنتاج النفط في المملكة، ومعه احتمال بعض النمو في الناتج المحلي الإجمالي للهيدروكربونات.

• يتسم النمو في الاقتصاد غير النفطي باعتماده بشكل متزايد على قاعدة عريضة. هناك سمة بارزة تتمثل في نمو الاستثمار والاستهلاك جنباً إلى جنب، حيث تقود المشاريع العملاقة الاستثمار، بينما يدعم دخول الإناء إلى القوى العاملة الاستهلاك. في غضون ذلك، سيتحول القطاع الخاص المحلي إلى وضع التوسع، ويتضح ذلك من الزيادة الكبيرة في الاكتتابات الأولية العام الماضي. ومن القطاعات المبشرة بالنمو هذا العام قطاع "تجارة الجملة والتجزئة"، الذي كان المستفيد الرئيسي من نمو القوى العاملة وسط الإناء، وهو اتجاه لا يزال أمامه بعض الطريق. سيستفيد قطاع "التشييد" من زيادة تكثيف العمل في المشاريع العملاقة، وكذلك سيكون هناك دعم من الانتعاش في مشاريع البنية التحتية، التي توقفت بعضها خلال فترة جائحة كوفيد-19. ستحظى الصادرات غير النفطية (البتر وكيمائيات بصورة أساسية) بدفعة من إعادة فتح الصين، رغم أن الصادرات الهيدروكربونية، بما في ذلك المنتجات المكررة، ستراجع نتيجة لسياسات أولك وشركائها. هناك قطاع واحد من المرجح أن يضعف أكثر هذا العام هو قطاع "الأنشطة العقارية"، وذلك بسبب استمرار تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على الطلب.

• خالفت المملكة العربية السعودية اتجاه تفشي التضخم العالمي العام الماضي، ولا تتوقع تسارعاً كبيراً في تضخم أسعار المستهلك في عام 2023. فالتأثير المحتمل لضعف الدولار الأمريكي ستم موازنته بتوجه الأسعار العالمية عموماً نحو التراجع، مع عودة سلاسل التوريد إلى طبيعتها وإبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة. وعلى أي حال، سيبقى المستهلك السعودي محمي جزئياً من خلال دعم الحكومة للمواد الأساسية.

• ستحقق ميزانية الحكومة فائضاً صغيراً هذا العام، حتى مع انخفاض الإيرادات بشكل طفيف. يتوقع أن يزداد الإنفاق الرأسمالي، لكن الاتجاه العام لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني لتمويل الكثير من الإنفاق على المشاريع يتوقع أن يبقى كما هو. لم يتأثر الحساب الجاري بالزيادة الكبيرة في الإنفاق على الواردات، وسيسجل فائضاً آخر هذا العام، بفضل الانتعاش في الصادرات غير النفطية وكذلك تحسن عائدات السياحة.

نتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي في المملكة إلى 2,8 بالمائة في عام 2023، وذلك نتيجة لتراجع إنتاج النفط، لكن نمو الاقتصاد غير النفطي سيبقى قوياً، عند 5,5 بالمائة.

التضخم لم يمثل مشكلة كبيرة، ويتوقع أن يبقى تحت السيطرة.

الموازنة العامة والحساب الجاري كلاهما يتوقع أن يبقى يسجل فائضاً.

توقعات الاقتصاد العالمي

عانى الاقتصاد العالمي من تحديات صعبة عام 2022، حيث سجل النمو الفعلي زيادة ضئيلة، بنسبة 3,4 بالمائة، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، مقارنة بـ 6,2 بالمائة سجلها عام 2021. وأهم من ذلك، كانت الأمور تسير إلى الأسوأ مع مرور العام، حيث تسبب ارتفاع التضخم في تآكل دخل الأسرة، والضغط على الطلب- خاصة الطلب على السلع. كان التضخم مدفوعاً إلى حد كبير بالاضطرابات في أسواق السلع، لكن التأثير الكامل للزيادة الكبيرة في الإنفاق بعد الجائحة وتشديد أسواق العمل ساهما أيضاً في ذلك الارتفاع.

ستكون تداعيات تلك المعطيات ماثلة هذا العام. يجمع المحللون على أن الولايات المتحدة ستعغمس في الركود، ربما في الربع الرابع، حيث يتوقع تعثر الاستثمار في الشركات والتوظيف (وسوق الإسكان) في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة. لكن معظمهم يتوقع أن يكون ذلك الركود قصيراً ووسطياً لسببين: (1) الأسر الأمريكية في وضع جيد إلى حد معقول، و(2) سيكون مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي مستعداً للبدء في خفض أسعار الفائدة مرة أخرى من أجل تجنب حدوث انكماش أعمق (نص مظل 1). ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تحافظ الولايات المتحدة على نمو إيجابي في عام 2023 ككل، وإن كان عند 1,4 بالمائة فقط (جدول 1، وشكل 2).

يتوقع صندوق النقد الدولي ضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بدرجة كبيرة هذا العام، نتيجة لتأثير رفع أسعار الفائدة.



نص مظل 1: ضبابية الاقتصاد الأمريكي

الكثير من المحللين متشائمون بشكل لافت للنظر إزاء آفاق الاقتصاد الأمريكي، حيث يرى استطلاع أجرته وكالة بلومبرج في أواخر فبراير لخبراء الاقتصاد أن فرص الركود لهذا العام تصل نسبتها إلى 60 بالمائة. بالنسبة للمراقبين العفويين، تتعارض هذه القناعة مع الوضع الاقتصادي الحالي، والذي يتميز بمستوى توظيف قوي ومطمئن. فالاقتصاد أضاف 500 ألف وظيفة جديدة في يناير، كما أن معدل البطالة تراجع إلى مستوى منخفض جديد، عند 3,4 بالمائة. خلال عام 2022 ككل، أضاف الاقتصاد 4,5 مليون وظيفة، وهو ثاني أقوى عام على الإطلاق.

رغم القوة الظاهرة لسوق العمل، إلا أن الكثيرين يعتقدون أن الولايات المتحدة ستستسلم قريباً لتأثير أسعار الفائدة المرتفعة وستعاني من تباطؤ أو ربما ركود.

إذاً لماذا التشاؤم؟ الإجابة المختصرة، هي أن كثيرين يعتقدون أن الاحتياطي الفيدرالي أخفق في التعامل بسرعة كافية مع التضخم المتفشي، والآن الاقتصاد يستعد لدفع الثمن. عندما يبلغ التضخم مستوى أعلى من المستهدف، عادة تتجاوب البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة لكبح النشاط، وبالتالي خفض ضغوط الأسعار. وتسعى البنوك للقيام بذلك الإجراء برفق بقدر الإمكان، في محاولة منها للحد من التداعيات الاقتصادية اللاحقة (عادة لا يظهر تأثير رفع أسعار الفائدة لمدة تتراوح من 12 إلى 18 شهراً). ولكن، إذا كان الارتفاع في التضخم قوياً بصورة خاصة، ففي هذه الحالة غالباً ما تكون الاستجابة أسرع.

أي ركود يحدث يرجح أن يكون قصير الأجل، لأسباب ليس أقلها أن الاحتياطي الفيدرالي يُتوقع أن يبدأ خفض أسعار الفائدة بنهاية العام.

في مايو 2020 كانت أسعار المستهلك في الولايات المتحدة مرتفعة فقط بنسبة 0,1 بالمائة، على أساس سنوي؛ وبعد اثنا عشرة شهراً، عندما بدأ يظهر تأثير اضطرابات الامداد المتصلة بالجائحة، كانت الأسعار مرتفعة بنسبة 5 بالمائة. بدأ الاحتياطي الفيدرالي غير مهتم، واصفاً الارتفاع بأنه ظاهرة مؤقتة لا تستدعي تعديل سعر الفائدة. بحلول مطلع عام 2022، مع ظهور التأثير الكامل للإنفاق ما بعد الجائحة، اقترب التضخم الأمريكي من 10 بالمائة. عندها فقط تدخل الاحتياطي الفيدرالي، وهذه المرة كان عليه أن يتخذ تدابير قوية، حيث رفع سعر الفائدة الرئيسي (السعر المستهدف لصناديق الاحتياطي الفيدرالي) بمقدار 4,25 نقطة مئوية إجمالية على مدار العام، بشكل عام زيادات قدرها ثلاثة أرباع نقطة.

إن حزم الاحتياطي الفيدرالي سيعمل في النهاية على تهدئة الأسعار- وفي الحقيقة، بدأ نمو الأجور يتراجع بالفعل- ولكن هذا التراجع سيكون له ثمن. ستؤدي تكلفة الاقتراض المرتفعة، وأرباح الشركات الضعيفة، والمعايير الصارمة للحصول على القروض المصرفية، إلى الضغط على استثمارات الشركات وخطط التوظيف. لذا، فعلى الرغم من أن تقرير التوظيف لشهر يناير أظهر نمواً قوياً، لكن المؤشرات المستقبلية كالوظائف الجديدة والاستقالات من العمل كانت ضعيفة. وهناك مؤشرات رئيسية أخرى، كمؤشر مديري المشتريات، كانت هي الأخرى أيضاً قاتمة للغاية.

يأمل الاقتصاديون أن تسمح ميزانيات الأسر التي لا تزال قوية لمعظم الأسر الأمريكية بالتغلب على أسوأ حالات الركود. لكن السبب الرئيسي وراء اعتقاد معظم المحللين بأن الركود سيكون "قصيراً وضحلاً"، هو - للمفارقة- لأنهم يتوقعون أن يبدأ الاحتياطي الفيدرالي خفض أسعار الفائدة مرة أخرى لتفادي حدوث انكماش خطير.

نفس مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي مراراً وتكراراً وجود مثل هذه النية، ويصرّون على أن التضخم لا يزال بعيداً عن أن يُهزم. بعض المحللين يأخذون ذلك النفي ظاهرياً ويحذرون من أن أسعار الفائدة يمكن أن تكون "أعلى ولفترة أطول". مع ذلك، لا تزال الغالبية تعتقد أن الاحتياطي الفيدرالي "سيراجع أولاً"، ويتوقعون أن يتم خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من هذا العام.

كذلك تحسنت التوقعات الخاصة بمنطقة اليورو قليلاً، حيث تراجعت أسعار الغاز الطبيعي بفضل شتاء جاء أكثر اعتدالاً مما كان متوقعاً (شكل 3). يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 0,7 بالمائة هذا العام، وهي نسبة لا تبدو مرتفعة لكنها أفضل بكثير مما بدا مرجحاً في



الشهور الأخيرة من عام 2022، عندما هددت ضخامة الارتفاع في أسعار الطاقة بجر المنطقة إلى ركود عميق وطويل الأمد. ولعل الأهم من ذلك، عودة الاقتصاد الصيني إلى الحياة بفضل التراجع السريع عن القيود المفروضة بسبب كوفيد-19. ورغم أن هذا التخفيف للقيود أدى إلى زيادة الإصابات، لكنه أدى أيضاً إلى انعاش الاستهلاك، والذي أصبحت علاماته واضحة الآن. بعد ثلاث سنوات من الإغلاق شبه الدائم، يستعد المستهلكون الصينيون لزيادة الإنفاق بحماس شديد، مما سينتج عنه تداعيات إيجابية مهمة للعديد من الأسواق الناشئة. ويتوقع صندوق النقد الدولي، أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 5,2 بالمائة هذا العام، مع نمو الاقتصادات الناشئة والنامية بنسبة 4 بالمائة.

النقطة المضيق الرئيسية في الاقتصاد العالمي هي الصين، حيث يتوقع أن يؤدي رفع القيود المتصلة بكوفيد-19 بسرعة إلى ازدهار الاستهلاك.

تظل هناك مجموعة كبيرة من المخاطر أمام هذه التوقعات المتواضعة للنمو. يبقى التضخم هو أهم تلك المخاطر. صحيح أن سلاسل التوريد تعمل بصورة أفضل مما كانت عليه في هذا التوقيت العام الماضي، كما أن التوقعات بشأن معدل التضخم تبقى محصورة. مع ذلك، هناك قلة من المحللين قلقين بشأن تضخم الخدمات (الذي لا يزال يرتفع) واحتمال أن يؤدي الانتعاش في الصين إلى ارتفاع السلع مرة أخرى. بالنسبة لهذه الأقلية، يرجح أن تبقى أسعار الفائدة "أعلى لفترة أطول" (نص مظلل 1).

لكن، المخاطر أمام توقعات الاقتصاد العالمي لا تزال مرتفعة.

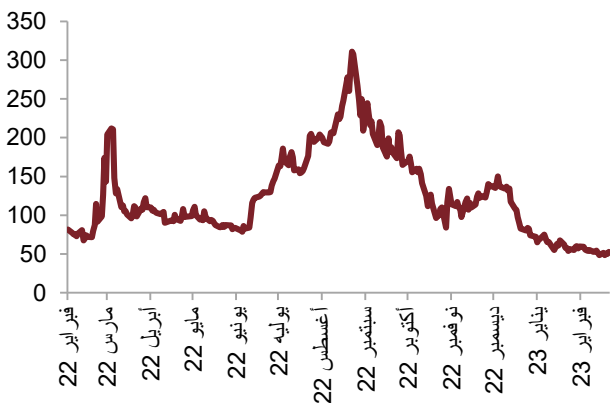
هذه المخاوف تعتبر مشروعة، ولكننا نعتقد أن الضعف القادم في النشاط الأمريكي، والذي يرجح أن يكون واضحاً تماماً بحلول الربع الرابع، سيكون كافياً لدفع الاحتياطي الفيدرالي إلى إجراء أول تخفيض لسعر الفائدة في نهاية هذا العام.

جدول رقم 1: نمو الناتج الإجمالي العالمي (نسبة مئوية؛ تقديرات صندوق النقد الدولي، ومتوسط توقعات المحللين)

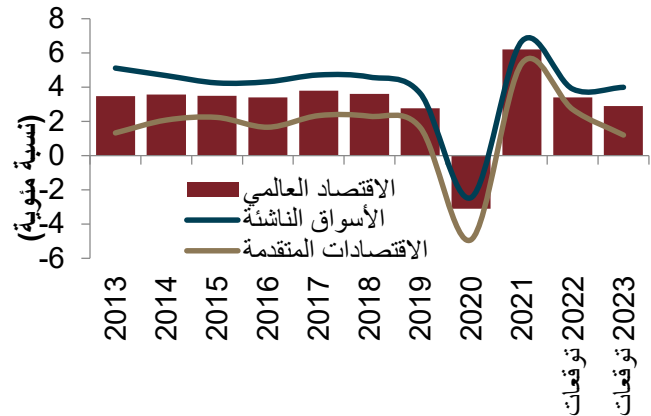
2024 توقعات	2023 توقعات		2022 تقديرات		2021		
	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	توقعات المحللين	صندوق النقد	
2.6	3.1	1.8	2.9	3.0	3.4	6.2	الاقتصاد العالمي
1.2	1.0	0.5	1.4	2.1	2.0	5.9	الولايات المتحدة
0.9	0.9	-0.8	-0.6	4.2	4.1	7.6	المملكة المتحدة
1.5	1.5	0.4	1.5	3.4	3.5	5.0	كندا
1.3	1.6	0.1	0.7	3.3	3.5	5.3	منطقة اليورو
1.1	0.9	1.2	1.8	1.4	1.4	2.1	اليابان
5.0	4.5	4.8	5.2	3.0	3.0	8.4	الصين
1.3	2.1	-3.0	0.3	-3.6	-2.2	4.7	روسيا
1.7	1.5	0.8	1.2	2.9	3.1	5.0	البرازيل
6.5	6.8	5.9	6.1	6.9	6.8	8.7	الهند

* ملحوظة: توقعات المحللين تقصد بها تحليلات جمعيتها شركة فوكس-إيكونوميكس من مجموعة متعددة من المحللين

شكل 3: السعر المرجعي للغاز الأوروبي تكيف مع النزاع الروسي الأوكراني



شكل 2: نمو الاقتصادي العالمي يتوقع أن يتراجع إلى 2,9 بالمائة عام 2023





أسواق النفط عام 2023

لا تزال التوقعات بشأن أسعار النفط متوازنة بصورة دقيقة. ففي جانب الطلب، يعتقد الكثيرون أن التباطؤ الأمريكي الذي يلوح في الأفق سيكون كافياً لتحويل السوق إلى تحقيق فائض، ومن ثم الضغط على الأسعار باتجاه الأسفل. ويشير آخرون إلى أن انطلاق الطلب لدى المستهلكين المكبوت لفترة طويلة في الصين، سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار. كذلك، يقدم جانب العرض من المعادلة سيناريوهات مختلفة، لكنها معقولة بنفس القدر. فالبعض يعتقد أن تقلص إنتاج روسيا، والتزام أوبك وشركائها بحصص الإنتاج، سيحافظان على العرض شحيحاً، في حين أن البعض الآخر مقتنع بأن روسيا سوف تجد أسواقاً جديدة لخامها، وأن زيادة المعروض من النفط من خارج أوبك ستعوض النقص في إنتاج أوبك وشركائها.

إذا بدأنا بالعرض، نجد أن العامل الرئيسي الذي لا يمكن تقديره بدقة هو روسيا. يبدو أن أوروبا مصممة على استيراد أقل قدر ممكن من النفط الروسي، وهو موقف من غير المرجح أن يتغير خلال العامين القادمين على الأقل. في ديسمبر، فرض الاتحاد الأوروبي حظراً على واردات النفط الخام المنقولة بحراً. وبدأ أن هذا الحظر لم يكن له تأثير مباشر يذكر، حيث امتص الطلب السريع من الهند وتركيا والصين الفائض الروسي (وإن كان ذلك بخفض كبير في الأسعار). حظر الاتحاد الأوروبي على منتجات النفط الروسي - الذي تم تطبيقه في فبراير - سيكون على الأرجح أكثر تأثيراً، لأن الصين والهند هما مصدريين رئيسيين للديزل والبنزين ووقود الطائرات الخ، وليس لهما رغبة في شراء نفس المنتجات من روسيا. ومما يدل على الصعوبات التي يسببها هذا الحظر، تصريح السلطات الروسية بأنها ستخفض إنتاجها من النفط بنحو 500 ألف برميل يومياً ابتداءً من مارس. وليس من الواضح طول مدة بقاء هذا الخفض، ولكن معظم المحللين يتوقعون تراجع منتجات روسيا من السوائل بشدة خلال العامين القادمين. ويعتبر نطاق التوقعات لهذا التراجع واسعاً، ولكن خسارة 500 ألف برميل يومياً أو تزيد من إجمالي الإنتاج العام الماضي البالغ 10,9 مليون برميل يومياً تبدو أمراً معقولاً (شكل 4).

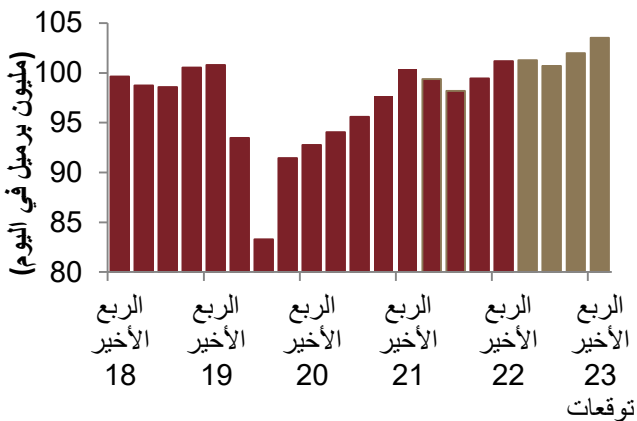
من غير المرجح أن تسد أوبك هذه الفجوة، في ظل قلقها بشأن توقعات الطلب العالمي (أنظر الجزء في الأسفل)، إلى جانب قيود الطاقة الإنتاجية الخاصة بها، والعلاقة النفطية الاستراتيجية بين السعودية وروسيا (شكل 5). على ضوء ذلك، فإن العبء سيقع على عاتق الإمدادات من خارج أوبك لتعويض الفرق. وهنا، نجد أن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية متفائلة، حيث تتوقع مكاسب إنتاج قوية من الولايات المتحدة، وكندا، والبرازيل، والترويج وغويانا، من بين دول أخرى. ويتوقع أن تسهم الولايات المتحدة بما يقارب نصف النمو في الإمدادات من خارج أوبك خلال العامين 2023-24. شهد العامان الماضيان إنتاجاً أمريكياً مقيداً نسبياً، بسبب تعزيز الانضباط الرأسمالي ونقص العمالة والمواد. لم تختفي هذه المشكلات، وجدد بالذكر أن 40 بالمائة من الزيادة المتوقعة في السوائل الأمريكية بنهاية عام 2024 والبالغة 1,2 مليون برميل في اليوم، حسب توقعات إدارة معلومات الطاقة، من المقرر أن تأتي من

عدم اليقين المتزايد بطارد كذلك الملامح المستقبلية لأسعار النفط.

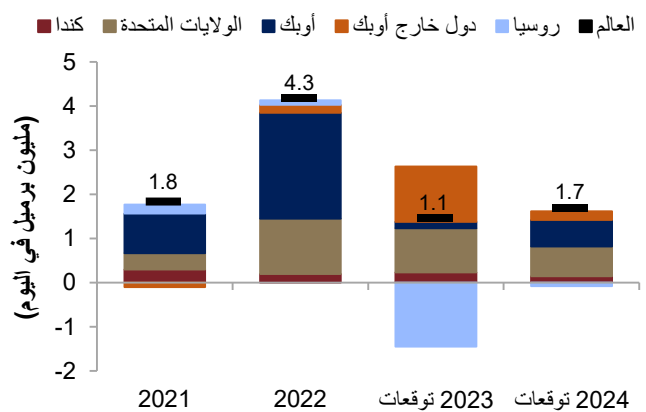
الإمدادات الروسية تعتبر متغير رئيسي، حيث يتوقع الكثيرون إجراء خفض حاد في إمدادات تلك الدولة نتيجة لما تواجهه من صعوبة في إيجاد مشتريين.

لكن، بقية المنتجين في مجموعة أوبك وشركائها سيقعون على الأرجح حذرين، في ظل ضبابية الأفق المستقبلية للطلب.

شكل 5: أوبك تتوقع أن ينمو الطلب على النفط بنسبة 2 بالمائة فقط هذا العام



شكل 4: إجمالي إنتاج السوائل في روسيا مهياً للانكماش





سوائل الغاز الطبيعي والوقود الحيوي بدلاً عن النفط الخام. وفي الطرف الآخر من الطيف نجد غويانا. تعد هذه الدولة الصغيرة الواقعة في أمريكا الجنوبية وافتداً جديداً على مشهد إنتاج النفط، حيث بدأت عمليات الاستخراج التجاري من حقلها البحري فقط عام 2019. مع ذلك، يتوقع أن تقدم غويانا إنتاجاً إضافياً لا يستهان به يقدر بنحو 500 ألف برميل يومياً بنهاية العام القادم، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة.

باختصار، تتوقع إدارة معلومات الطاقة تحقيق امدادات من الدول خارج أوبك تكون كافية لتعويض فقدان السوائل الروسية. في الحقيقة، وبالقيمة الصافية، تتوقع إدارة معلومات الطاقة نمو إجمالي إنتاج النفط العالمي بنحو 1,1 مليون برميل يومياً عام 2023 وبنحو 1,8 مليون برميل يومياً عام 2024.

أما التوقعات بشأن الطلب، على العكس ما يعتقد، فهي أكثر غموضاً من توقعات العرض. بصفة عامة، هناك قوتان متعارضتان. إحداهما هي احتمالية حدوث ركود في الولايات المتحدة، بينما الأخرى هي إعادة فتح الصين. يرجح أن يعتمد انتعاش الصين على الإنفاق الاستهلاكي في مجال الخدمات، بدلاً عن حدوث طفرة في الإنتاج الصناعي أو إنفاق على البنيات التحتية. وهكذا، فإن الزيادة في الطلب على الطاقة ربما تكون أقل مما يتوقعه كثير من المحللين. مع ذلك، ستكون هناك دفعة قوية إذا أطلق المستهلكون الصينيون طلباً مكبوتاً لقضاء العطلات الخارجية، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب على وقود الطائرات. كذلك سينتعث سوق العقارات في الصين، بفضل تخفيف القيود التنظيمية، على الرغم من أن الثقة في هذا القطاع المحاصر ستظل على الأرجح هشة. إجمالاً، ليس هناك شك في أن الطلب الصيني على الطاقة سيسجل على الأرجح مكاسب سنوية كبيرة.

الوضع الأمريكي يعتبر أقل إيجابية. في هذا الصدد، هناك تقرير بشأن نمو قوي للوظائف الرئيسية صدر في يناير حجب بعض المؤشرات المقلقة للمستقبل، مما يؤكد للكثيرين أن تباطؤ حاداً (إن لم يكن انكماشاً تاماً) على وشك الحدوث.

الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تستهلك 20 بالمائة من الإجمالي، وتأتي الصين في المرتبة الثالثة (بعد الاتحاد الأوروبي) ويمثل استهلاكها نحو 14 بالمائة. وفي ظل احتمال حدوث ركود أمريكي قصير وضحل بصورة معقولة، إضافة إلى التوقعات بحدوث زيادة كبيرة ولفترة طويلة في الطلب الصيني، فيمكننا التكهن بتحقيق زيادة صافية في الطلب عام 2023 وبالتأكيد عام 2024. ويعتبر تحديد رقم لهذه الزيادة أمر محفوف بعدم اليقين: تتوقع وكالة الطاقة الدولية زيادة بنحو 2 مليون برميل يومياً، لكن هناك مجموعة من البنوك الاستثمارية أكثر تفاؤلاً. وفي كلتا الحالتين، يبدو من المرجح أن نمو الطلب سيتخطى نمو العرض. وهكذا، نتوقع أن ترتفع أسعار خام برنت قليلاً من متوسطها في آخر فبراير عند 83 دولاراً للبرميل، إلى متوسط عند 90 دولاراً للبرميل للعام ككل (لكن هذا السعر يقل عن متوسط السعر للعام 2022 الذي كان عند 104 دولار للبرميل). بالنسبة لعام 2024، نفترض أن يكون الطلب لدى أمريكا والصين قوياً بصورة معقولة، لكن الإمدادات الإضافية من أوبك والدول خارج أوبك تشير إلى أن أسعار خام برنت ستراجع إلى متوسط 87 دولاراً للبرميل.

هناك مجموعة كبيرة من المخاطر تحيط بهذه التقديرات. أكبر تلك المخاطر هو طول بقاء مدة أي ركود ربما يحدث في أمريكا: فإذا ظل التضخم مرتفعاً بصورة عنيدة، فربما يقاوم الاحتياطي الفيدرالي الدعوات لخفض أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى إطالة أمد أي انكماش وإضعاف الطلب على النفط أكثر بكثير مما هو متوقع حالياً. وفي جانب العرض، ربما تقرر روسيا إجراء تخفيضات أكبر على أسعار نفطها، في محاولة لتصدير المزيد من إنتاجها إلى الأسواق (وهو إجراء ربما يكون له تأثير هبوطي مزدوج على الأسعار). وأخيراً، فربما تخفف أوبك من التزاماتها بخصوص الإنتاج، في حال شعورها بأن هناك طلباً كافياً يمتص الإنتاج الإضافي.

مع ذلك، نعتقد أن إجمالي الطلب سيتعزز إلى حد ما، حيث أن تأثير إعادة فتح الصين سيكون أكثر من كافٍ للتعويض عن تأثير أي ركود أمريكي محتمل.

وهكذا، نعتقد أن المعروض في السوق سيكون معتدلاً هذا العام، مما يسمح لخام برنت بالارتفاع بدرجة طفيفة من مستوياته الحالية إلى متوسط 90 دولاراً للبرميل.

هناك مخاطر ربما تجعل الأرقام الفعلية لأسعار النفط تأتي دون توقعاتنا تلك.



نمو الاقتصاد السعودي

سجل الاقتصاد السعودي أعلى معدل للنمو الحقيقي مقارنة بأي دولة رئيسية في العالم عام 2022، حيث بلغت نسبة النمو للعام ككل نحو 8,7 بالمائة (شكل 6). هذا النمو يعادل ضعف معدل النمو الذي تحقق عام 2021، كما أنه يعتبر الأسرع خلال ما يزيد على عشر سنوات. وساهم كل من الاستثمار والاستهلاك في هذا النمو، وهو أمر غير مألوف لأي دولة، ولكنه وضع خاص لمرحلة التطور في المملكة العربية السعودية. فالدول الناجحة تميل إلى تحقيق طفرة في الاستثمار، ثم تلها مكاسب ثابتة في الاستهلاك (تعتبر الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، والصين أمثلة جيدة).

في المملكة، يشهد الاستهلاك اندفاعاً متواصلاً بفضل العدد الكبير من النساء اللاتي يواصلن الانضمام إلى سوق العمل (شكل 7)، وكذلك بسبب النمو القوي في امتلاك المساكن، مما يوفر أساساً لمزيد من الاستثمار والاقتراض. من ناحية أخرى، يعود ارتفاع الاستثمار إلى الوتيرة المتزايدة للعمل في مجموعة من المشاريع العملاقة، وكذلك إلى الشركات الخاصة التي تندفع نحو أسواق الأسهم من أجل زيادة رأسمالها لتنفيذ خططها الاستثمارية. على هذا النحو، نمت الاستثمارات الحكومية والخاصة بنسبة مذهلة بلغت 57 بالمائة و40 بالمائة في الربع الثالث، على أساس سنوي، على التوالي. في معظم الدول، تستلزم مثل هذه المكاسب في الاستثمار والاستهلاك انخفاض صافي الصادرات، حيث يتم امتصاص المزيد والمزيد من الواردات. لكن المملكة العربية السعودية في وضع مؤات لوجود قاعدة ضخمة من صادرات المواد الهيدروكربونية التي تقلل باستمرار من طلبها على الواردات وتوفر محرك نمو إضافي.

هذه البنية للنتائج الإجمالية على أساس الإنفاق، انعكست على نشاط القطاعات، حيث ساهمت جميع القطاعات الرئيسية تقريباً بقوة في نمو العام الماضي. بقيت الهيدروكربونات هي القطاع المسيطر، حيث نمت بنسبة قوية، بلغت 15 بالمائة، تماشياً مع الزيادة في إنتاج النفط الخام. كذلك ساهم الغاز في النمو، وإن كانت مساهمته حالياً صغيرة، لكنه سيصبح على الأرجح داعماً أكثر أهمية لإنتاج النفط في الأعوام القادمة. حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة، وهو أكبر شرائح القطاع غير النفطي، أداءً جيداً خلال العام، حيث أنفق المستهلكون السعوديون داخلياً أكثر مما أنفقوه في الأعوام السابقة، كما عاد الزوار إلى المملكة (بشكل رئيسي، وليس حصرياً، الحجاج والمعتمرين). كذلك، تسارعت وتيرة الأعمال في قطاع التشييد، ومعه قطاع النقل والتخزين والاتصالات، حيث استفاد الأخير من زيادة نمو أعداد المشتركين في الخدمات الرقمية. وكان القطاع الذي شهد تباطؤاً هو الأنشطة العقارية (رغم أنها لا تزال تسهم في النمو)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة لقروض الرهن العقاري في النصف الثاني من العام. نتوقع أن تظل هذه الحوافز مستمرة في عام 2023 وما بعده. وسيكون الفرق الرئيسي عن عام 2022 في جانب الهيدروكربونات، حيث يشير حذر أوبك وشركائها، إلى أن إنتاج النفط السعودي سينخفض قليلاً هذا العام (أنظر أدناه)، مما يؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الكلي للهيدروكربونات بدرجة طفيفة، بنحو 0,2 بالمائة.

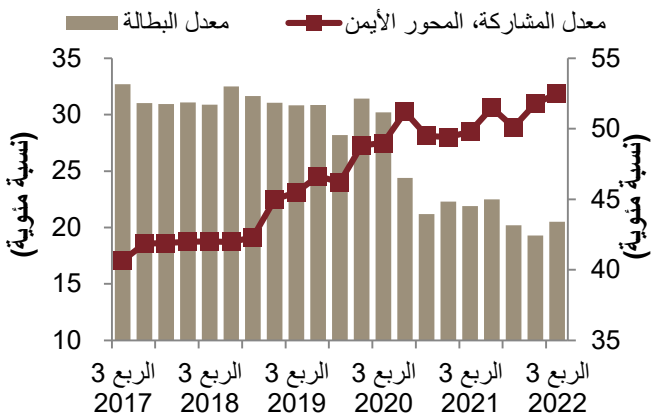
نما كل من الاستهلاك والاستثمار بدرجة قوية، بفضل مجموعة من العوامل الدافعة...

...فالاستثمار ظل في نمو قوي بفضل المشاريع العملاقة لرؤية 2030، بينما استفاد الاستهلاك من انضمام الإناث إلى سوق العمل.

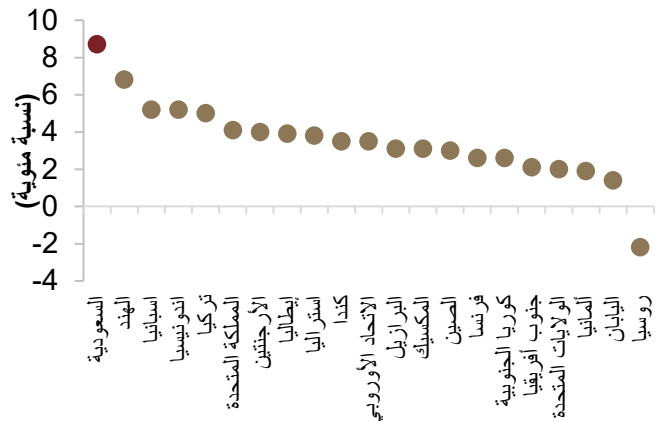
النمو الذي جاء ضمن الأعلى في العالم العام الماضي، أتاج لجميع قطاعات الاقتصاد المساهمة.

جاءت في الطليعة قطاعات "تجارة الجملة والتجزئة"، و"التشييد"، و"النقل".

شكل 7: زيادات ملحوظة في معدل مشاركة الإناث في السنوات الأخيرة



شكل 6: تقدمت المملكة دول العالم في نمو الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي (تقديرات)





أما فيما يخص القطاع غير النفطي، فإن إعادة فتح الصين ستغذي الطلب على البتروكيماويات السعودية، كما أن التقدم في مجموعة من المشاريع العملاقة والضخمة سيعزز النمو في قطاعي التشييد والنقل. وسيواصل احتواء التضخم (انظر أدناه)، ما من شأنه أن يسمح بمزيد من التوسع في قطاع تجارة الجملة والتجزئة، مدعوماً كذلك بدعم حكومي إضافي للأسر ذات الدخل المنخفض. ستبقى الأنشطة العقارية على الأرجح ضعيفة، لكنها ينتظر أن تشهد انتعاشاً في نهاية العام وعام 2024، في حال بدأت أسعار الفائدة تتراجع، كما نتوقع.

هذه المعطيات ستتواصل في عام 2023...

...وستجد الصادرات غير النفطية دعماً قوياً من إعادة فتح الصين.

إجمالاً، نتوقع أن يتباطأ النمو الكلي للنتائج المحلي الإجمالي إلى 2,8 بالمائة في عام 2023، نتيجة لثبات إنتاج النفط. يعتبر الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقياس أكثر فائدة للوضع الاقتصادي للمملكة، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 5,5 في المائة، بزيادة طفيفة عن النسبة المقدرة للنمو للعام الماضي.

جدول رقم 2: الحصص المكونة للنتائج المحلي الإجمالي الفعلي ومعدلات النمو

التغير السنوي %		الحصة كنسبة مئوية:			
2023	2022	2021	2020	2022	
توقعات	تقديرات				
2.8	8.7	3.9	4.3-		الناتج المحلي الإجمالي الكلي
0.2-	15.4	0.2	6.7-	40	القطاع النفطي
5.5	5.4	7.2	3.7-	44	الأنشطة غير النفطية
2.2	2.2	1.1	0.6-	13	الأنشطة الحكومية
التغير السنوي %		100 حسب القطاعات			
3.1	3.2	2.6	1.7-	6.1	الزراعة
6.8	6.3	6.2	0.4	1.0	التعدين غير النفطي
8.5	9.1	9.5	6.6-	19.8	الصناعات غير النفطية (التحويلية)
2.1	2.1	2.3	2.9-	2.7	الكهرباء والماء والغاز
4.7	4.6	1.3	1.9	9.1	التشييد والبناء
7.8	5.1	13.7	8.8-	21.0	تجارة الجملة والتجزئة
7.5	7.6	3.8	6.4-	12.3	النقل والاتصالات
0.5	1.4	5.6	0.9	11.6	الأنشطة العقارية
2.5	4.0	6.0	5.9	10.1	خدمات المال، والتأمين، والأعمال
2.4	3.3	7.7	7.0-	6.3	خدمات اجتماعية

ملحوظة: الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حسب القطاعات، للعام 2022 (معدلات النمو والحصص المكونة)، هو المتوسط للفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022. الناتج المحلي الإجمالي الكلي للعام 2022 يتضمن كذلك صافي الضرائب.

لكن، نمو الناتج المحلي الإجمالي العام سيتراجع قليلاً نتيجة للانخفاض الطفيف في إنتاج النفط.

نتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الرئيسي إلى 2,8 بالمائة، بينما يرتفع نمو الاقتصاد غير النفطي إلى 5,5 بالمائة.

قطاع الهيدروكربونات:

كان إنتاج النفط الخام السعودي متذبذباً خلال عام 2022، إذ شهد مكاسب منتظمة في النصف الأول من العام- تماشياً مع اتفاقيات اعلان التعاون بين أوبك وشركائها- قبل حدوث انعكاس ابتداءً من أغسطس وبعده بسبب تعاطف العقبات أمام الاقتصاد العالمي وتراجع توقعات الطلب. مع ذلك، ارتفع إجمالي الإنتاج بنسبة 16 بالمائة للعام ككل، وهي أول زيادة سنوية منذ عام 2018 كما أنها الأكبر كنسبة مئوية منذ عام 2003.

شهد إنتاج النفط الخام نمواً قوياً بدرجة استثنائية، بلغت نسبته 16 بالمائة، العام الماضي، لكن تم كبح الإنتاج خلال العام بسبب تراجع توقعات الطلب...

أدى قيام الصين بإعادة فتح حدودها بسرعة إلى تحسين توقعات الاقتصاد العالمي بعض الشيء (أنظر أعلاه)، لكننا نعتقد أن موقف أوبك وشركائها سيبقى حذراً. ليس من السهل استبعاد المخاطر التي تواجه الطلب، والتي تنبع بصورة أساسية من احتمال ضعف الاقتصاد الأمريكي. ومع أن الانهيار الكارثي في الطلب على النفط عام 2020- وما تبعه من تراجع حاد في الأسعار- لا يزال حياً في الذاكرة، فنعتقد أن

...وسيبقى الحذر هو الشعار لهذا العام.



أوبك وشركائها سيلتزمون باتفاقيتهم للإنتاج المبرمة في نوفمبر 2022. لذا، نتوقع أن يتراجع متوسط إنتاج المملكة السنوي من النفط قليلاً إلى نحو 10,5 مليون برميل في اليوم عام 2023.

إنتاج الغاز مهيباً للزيادة، وكذلك التكرير، حيث سيستجيب كلاهما للطلب المحلي القوي.

سيضيف إنتاج الغاز الشيء القليل إلى الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الهيدروكربونات. نما إجمالي إنتاج المملكة من الغاز بنحو 4 بالمائة عام 2021، ليصل إلى 117 مليار متر مكعب، ما جعلها تحتل المركز الثالث في المنطقة خلف إيران وقطر، ويرجح أن يكون الإنتاج قد تسارع عام 2022. حالياً، لا يزال الغاز يشكل عنصراً ثانوياً في الناتج المحلي الإجمالي الكلي للهيدروكربونات، ولكن نعتقد أنه سيزداد أهمية في السنوات القادمة. يعتبر الغاز الطبيعي مكوناً رئيسياً في برنامج رؤية المملكة 2030، كما أن له دور متزايد - وإن كان مؤقتاً- في تحول الطاقة العالمي. التزمت شركة أرامكو بتوسيع منشآتها لمعالجة الغاز، خاصة من مصادر الغاز غير المصاحب، حيث أن الإنتاج لهذا الغاز غير مقيد باتفاقيات أوبك وشركائها. كذلك، يوفر قرب المملكة من أوروبا، حيث من المقرر أن يظل الطلب على الغاز قوياً، إمكانات تصدير كبيرة.

لكن، هذه المكاسب لن تعوض الانخفاض في إنتاج الخام، لذا يتوقع أن ينكمش الناتج المحلي لقطاع الهيدروكربونات ككل بنحو 0,2 بالمائة

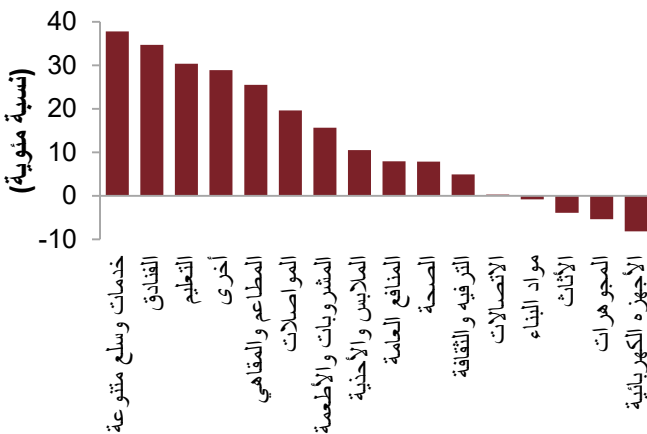
تدرج السلطات التكرير كجزء من "الأنشطة النفطية" في عملياتها الحسابية المؤسسية، وهذا القطاع الفرعي من المتوقع أن ينمو بدرجة كبير هذا العام نظراً إلى الطلب القوي المحلي على المنتجات النفطية. لكن، كما الغاز، لا يزال التكرير صغيراً للغاية ونموه لن يكون كافياً لمنع تراجع النمو الكلي للناتج المحلي للهيدروكربونات بنحو 0,2 بالمائة بالقيمة الحقيقية.

نما قطاع تجارة الجملة والتجزئة، والمطاعم والفنادق (21 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 5,1 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022، على أساس سنوي، محافظاً على المسار الصاعد الذي شهده العام السابق، عندما ارتفعت مساهمة القطاع بنسبة 13,7 بالمائة. ويعكس هذا الارتفاع تضافر مجموعة من العوامل. أولاً، الزيادة الكبيرة في أعداد الحجاج والمعتمريين، وبخاصة المعتمريين الذين قفز عددهم من حوالي 6,5 مليون عام 2021 إلى أكثر من 7 مليون عام 2022. علاوة على ذلك، كان النمو في السياحة بصفة عامة ملحوظاً، حيث يقدر بدء تشغيل 12 ألف غرفة فندقية جديدة في المملكة عام 2022 (بزيادة نسبتها 6 بالمائة، على أساس سنوي) (شكل 8).

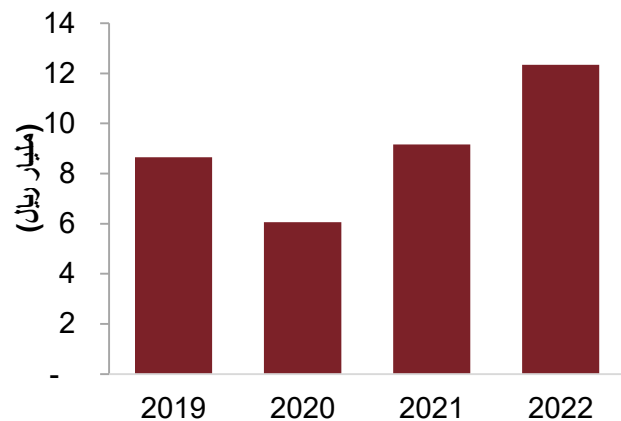
استفاد قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" من الزيادة المتواصلة في القوى العاملة، وكذلك انتعاش أعداد الزوار من خارج المملكة.

كذلك، زاد الإنفاق الاستهلاكي للعام ككل (عمليات نقاط البيع، والتجارة الإلكترونية، والسحوبات النقدية) بنسبة 9,5 بالمائة، على أساس سنوي، ليبلغ إجماليه 1,2 تريليون ريال، مرتفعاً بنسبة 19 بالمائة عن مستويات ما قبل الجائحة. وعند النظر إلى تفاصيل الإنفاق حسب القطاعات (من خلال عمليات نقاط البيع فقط)، نجد أن الإنفاق على قطاعي "الفنادق" و"المطاعم والمقاهي" ارتفع بنسبة 35 بالمائة و26 بالمائة، على أساس سنوي، على التوالي، ليأتي ضمن القطاعات الأفضل أداءً من حيث الارتفاع السنوي (شكل 9). في الوقت نفسه، تراجع الإنفاق على قطاعات "المجوهرات" و"التأثيث المنزلي" و"الإلكترونيات"، مقارنة بالعام السابق، وهو اتجاه أشرنا إليه في تقريرنا السابق حول الاقتصاد

شكل 9: الإنفاق على عمليات نقاط البيع عام 2022، حسب القطاعات (التغير على أساس سنوي)



شكل 8: شهد الإنفاق على فئة "الفنادق" نمواً مذهلاً في عام 2022*



* من خلال عمليات نقاط البيع



السعودي عام 2022، والذي أظهر زيادة في الإنفاق على الخدمات بدلاً عن السلع.

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع تواصل النمو في هذا القطاع، حيث يفترض إطلاق عدد من الفنادق الراقية حول المملكة، بما في ذلك الفنادق التابعة للمشاريع العملاقة لصندوق الاستثمارات العامة في مشروع البحر الأحمر والدريعية. إضافة إلى ذلك، سيضيف النمو السنوي في أعداد الزوار القادمين بهدف السياحة أو الحج المزيد من الدعم لهذا القطاع، حيث ينتظر أن يعود عدد الحجاج إلى مستويات ما قبل الجائحة، أو ربما أعلى (شكل 10). أيضاً، هناك العديد من الفعاليات الرياضية والترفيهية ستنتقل في مختلف أنحاء المملكة، وستضيف فرصاً مواتية لقطاع الضيافة.

حقق قطاع الصناعة غير النفطية (التحويلية) (19,8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) أداءً قوياً، ليرتفع بنسبة 9,1 بالمائة، على أساس سنوي، من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022. ويعود هذا النشاط القوي، جزئياً، إلى الزيادة الملحوظة في قيمة الصادرات غير النفطية للمملكة، التي ارتفعت بنسبة 13 بالمائة عام 2022، على أساس سنوي، رغم تسجيلها تراجعاً طفيفاً في الربع الرابع (شكل 11). علاوة على ذلك، نلاحظ تحسناً كبيراً في قطاع الصناعة من خلال مؤشر الإنتاج الصناعي، الذي ارتفع بمتوسط 22 بالمائة في عام 2022. كذلك، يرجح أن يكون النمو قد تعزز بفضل بدء عمليات الإنتاج في أكثر من 1000 مصنع جديد في عام 2022 (باستثمارات بلغت قيمتها 29 مليار ريال)، مما أدى إلى توفير نحو 44 ألف فرصة عمل جديدة خلال نفس الفترة.

بالنسبة لعام 2023، يتوقع أن يسهم الانتعاش المتوقع في الطلب على البتروكيماويات، خاصة من الصين، إضافة إلى النمو المستمر في الاستثمارات الصناعية (1,7 مليار ريال منها جاءت من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2022)، في تقديم دعم إضافي للنمو في هذا القطاع.

ومما يعتبر مشجعاً، نمو الصناعة غير النفطية في المملكة، بالرغم من تباطؤ التجارة العالمية العام الماضي، خاصة في النصف الثاني. وهذا يعطي أسباباً للتفاؤل بأن المصانع السعودية يمكنها الاستفادة الكاملة من إعادة فتح الصين، والتي يتوقع أن تشهد زيادة في الطلب على مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية، ليس أقلها المواد الكيميائية (أنظر الجزء الخاص بتوقعات الاقتصاد العالمي). إضافة إلى ذلك، يخطط صندوق التنمية الصناعية السعودي لتقديم قروض جديدة بقيمة 45 مليار ريال خلال الفترة بين عامي 2023 و2026. علاوة على ذلك، تخطط وزارة الصناعة والموارد المعدنية السعودية لإطلاق 105 مصنعاً جديداً في مختلف المدن الصناعية في المملكة عام 2023، وتوطين عشرة قطاعات صناعية كالسيارات والمعدات الطبية، تماشياً مع الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي انطلقت في أكتوبر 2022 (نص مظلل 2).

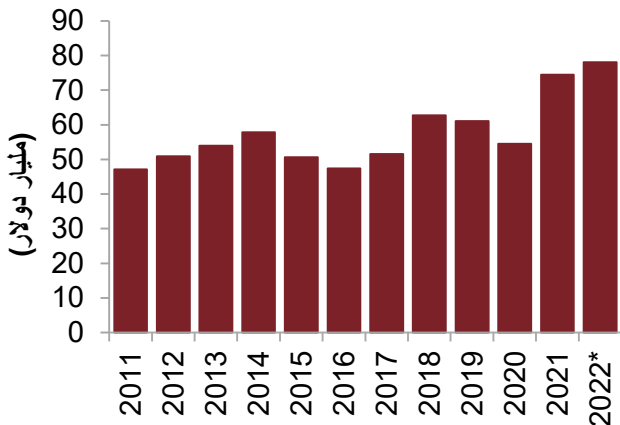
حقق قطاع النقل والتخزين والاتصالات (12,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مكسباً قوياً في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022، حيث نما بنسبة 7,6 بالمائة مقارنة بنفس الفترة

وسيستفيد القطاع من زيادة النمو في أعداد الزوار، حيث ينتظر إضافة المزيد من الفنادق.

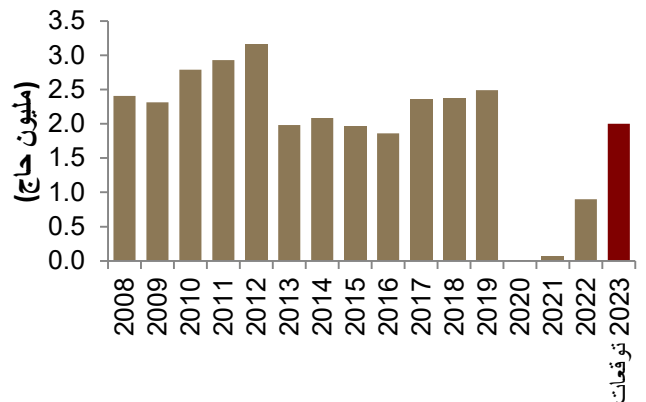
بقيت الصناعة غير النفطية قوية، وستحقق البتروكيماويات المزيد من النمو بفضل تعافي الطلب من الصين.

سيواصل نمو البنية التحتية للتصنيع، وستتوفر لها القروض الميسرة.

شكل 11: الصادرات غير النفطية السنوية سجلت ارتفاعاً قياسياً عام 2022



شكل 10: العدد السنوي للحجاج مهياً لتسجيل زيادة كبيرة هذا العام





نص مظل 2: الاستراتيجية الوطنية للصناعة

في أكتوبر 2022، دشنت المملكة الاستراتيجية الوطنية للصناعة، التي تركز على 12 قطاعاً رئيسياً (شكل 12)، وتهدف إلى تعزيز النمو في القطاع الصناعي بحلول عام 2035. كذلك، تخطط الاستراتيجية لزيادة عدد المصانع إلى أكثر من 36 ألف مصنع، وجعل المملكة ضمن أفضل 15 دولة في العالم من خلال مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، بحلول عام 2035.

إضافة إلى تلك الاستراتيجية، يعمل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية باتجاه تحقيق عدد من الأهداف خلال العامين القادمين. فبحلول عام 2025، يسعى البرنامج إلى رفع توظيف الصناعات الدوائية إلى 30 بالمائة من حصة السوق المحلية، وزيادة عدد المناطق الاقتصادية إلى ثماني مناطق.

الاستراتيجية الوطنية للصناعة توفر ركيزة استراتيجية لخطط التوسع الصناعي في المملكة.

كذلك تسارع النمو في قطاع "النقل" بفضل الانتعاش الكبير في السياحة...

..كما استفاد القطاع الفرعي (الاتصالات) من زيادة انتشار التجارة الإلكترونية.

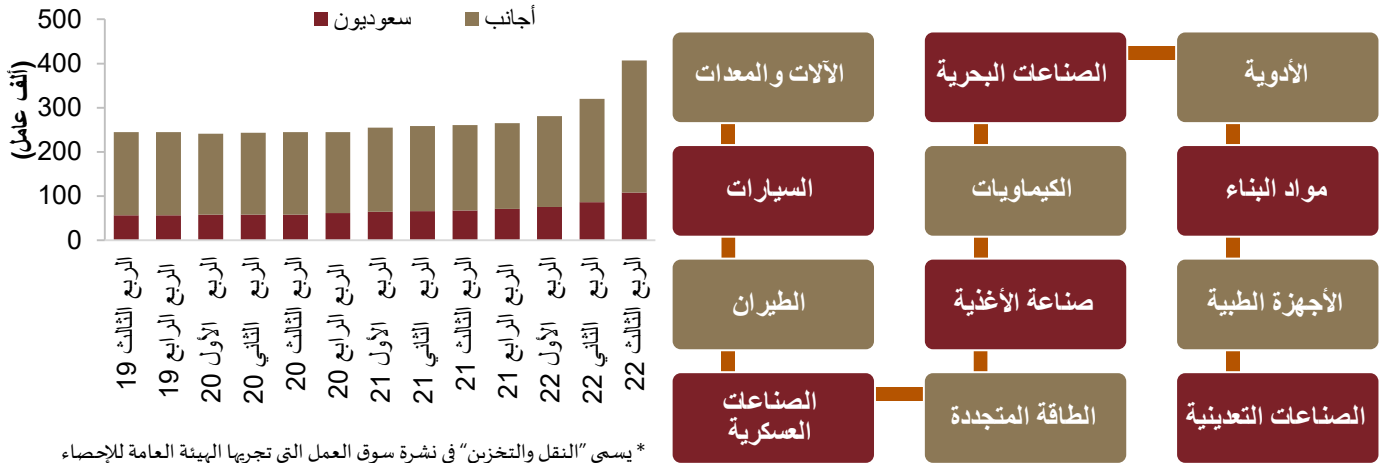
من عام 2021، وجاء هذا النمو مدعوماً بصورة رئيسية من الانتعاش في شريحة السفر، بفضل الرفع التدريجي للقيود المفروضة على المعتمرين القادمين من الخارج خلال العام، مما شجع على عودة أكثر من 7 مليون معتمر بنهاية عام 2022، إضافة إلى ارتفاع العدد السنوي لتصاريح الحج (بلغ 1 مليون، مقارنة بـ 60 ألف عام 2021). إضافة إلى ذلك، شهد القطاع نمواً كبيراً في الشرائح الأخرى، كالسكك الحديدية، التي نقلت أكثر من 5,8 مليون مسافر خلال عام 2022، أي ما يعادل أكثر من ضعف العدد عام 2021 (بما في ذلك نقل 1,35 مليون مسافر بين جدة ومكة المكرمة والمدينة المنورة). كذلك سجل نقل البضائع نمواً كبيراً، بلغت نسبته 22 بالمائة، وشهدت الموانئ السعودية زيادة بنسبة 13 بالمائة في حجم البضائع التي تمت مناولتها عام 2022. يضاف إلى ذلك، أن العام شهد إطلاق خمسة مشاريع للنقل العام بالحافلات في 11 مدينة ومنطقة حول المملكة.

في غضون ذلك، ارتفعت الأرباح المجمعة لشركات الاتصالات المدرجة في سوق الأسهم بنسبة 13 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022 (أحدث البيانات المتوفرة). عاكسة النمو في كل من الخدمات الجديدة وعدد المشتركين. كذلك استفاد القطاع من الرقمنة، حيث نمت تعاملات التجارة الإلكترونية بنسبة 65 بالمائة في عام 2022 ككل.

هناك توسع كبير للبنية التحتية للنقل مخطط له في عام 2023.

خلال عام 2023، يتوقع بدء تشغيل مجموعة من مشاريع النقل في مختلف أنحاء المملكة، مما يؤدي إلى نمو قوي في هذه الشريحة (شكل 13). تتضمن تلك المجموعة، مشاريع نقل عام، وطرق، وشوارع، وصلات مطارات. تتضمن خطط القطاع إطلاق 12 منصة لوجستية، وزيادة طاقة الشحن لدى السكك

شكل 12: القطاعات التي ينصب عليها التركيز الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية للصناعة





الحديدية. من ناحية أخرى، سيستفيد القطاع الفرعي "الاتصالات" من تسارع نشر الألياف البصرية في المناطق السكنية، حيث توجد خطة لرفع التغطية من 61 بالمائة إلى 64 بالمائة عام 2023. وأخيراً، تخطط المملكة لتحقيق زيادة كبيرة في أعداد المعتمدين والحجاج، حيث يتوقع أن يصل عدد الحجاج إلى 2 مليون حاج، منهم 1,8 مليون سياطون من خارج المملكة. بصفة عامة، يُتوقع تحقيق نمو قوي للقطاع عام 2023 وما بعده، من خلال إطلاق المزيد من أنشطة السفر والنقل، وتقديم المزيد من البرامج والمشاريع في إطار الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية، التي تم الإعلان عنها في يونيو 2021.

نما قطاع الأنشطة العقارية (11,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بصورة متواضعة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022، بنسبة 1,4 بالمائة، مسجلاً تباطؤ كبيراً من معدل نمو بلغت نسبته 5,6 بالمائة، في نفس الفترة من عام 2021. تواصل النمو في مختلف المشاريع السكنية من خلال برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان، لكن قروض الرهن العقاري السكني الجديدة التي تقدمها البنوك وشركات التمويل تراجعت بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، حيث تشير أحدث بيانات صادرة من البنك المركزي (ساما)، إلى أن القيمة الإجمالية لقروض الرهن العقاري الجديدة بلغت 123 مليار ريال العام الماضي، متراجعة من 156 مليار ريال عام 2021 (شكل 14).

بالنسبة لعام 2023، نتوقع أن يواصل برنامج "سكني" التابع لوزارة الإسكان دعم القطاع، من خلال خطته التي تهدف إلى توفير وحدات سكنية لأكثر من 120 ألف أسرة، حيث تسعى وزارة الإسكان إلى رفع مستوى تملك المنازل إلى 70 بالمائة بحلول عام 2030. رغم ذلك، يتوقع أن يتواصل التباطؤ الذي ظهر مؤخراً في قروض الرهن العقاري، في ظل التوقعات بأن تبقى أسعار الفائدة مرتفعة هذا العام. وبالنظر إلى بيانات الرهن العقاري، نجد أن الطلب على الفلل انخفض بنسبة 13 بالمائة عام 2022، في حين تراجع الطلب على الشقق، التي هي أقل سعراً، بنسبة 3 بالمائة فقط، من حيث الرهون العقارية المقدمة من كل من البنوك وشركات التمويل. يشير هذا الأمر، إلى أن طرح الشقق الجديدة ربما يكون أكثر قوة من تدفق الفيلا الجديدة.

سجل قطاع التشييد (9,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً مذهلاً، بنسبة 4,6 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022، على أساس سنوي، وهو الأعلى منذ عام 2015. وجاء هذا التعافي نتيجة لمشاريع تشييد كبيرة تقدر قيمتها بنحو 78 مليار ريال تم تنفيذها في المملكة خلال عام 2022، إضافة إلى الاستمرار في تنفيذ العديد من المواقع حول المشاريع العملاقة. كذلك هناك انتعاش كبير في أعداد العمالة في القطاع، حيث تمت إضافة نحو 300 ألف عامل خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022 على أساس صافي (86 بالمائة من العاملين الجدد هم عمالة وافدة)، مقابل تراجع صافي بنحو 130 ألف في العام السابق (شكل 15).

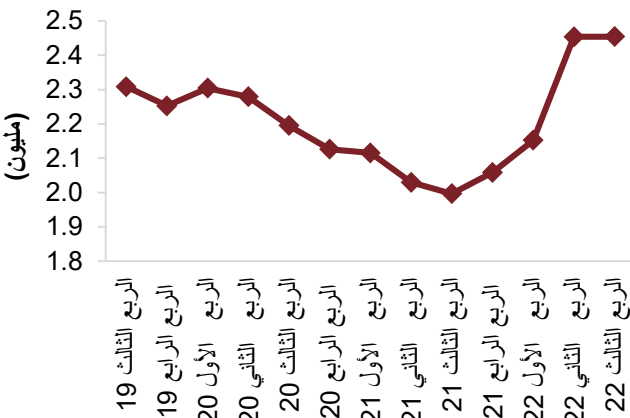
ستستفيد الاتصالات من تسارع نشر الألياف البصرية.

شهد قطاع "الأنشطة العقارية" تباطؤ كبيراً العام الماضي، نتيجة لتأثير أسعار الفائدة المرتفعة على طلب قروض الرهن العقاري.

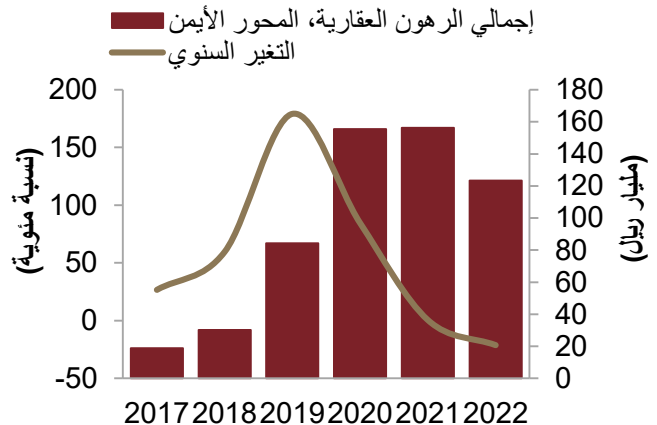
ستبقى أسعار الفائدة المرتفعة عائقاً أمام نمو الطلب هذا العام، ولكن الإمداد من وزارة الإسكان سيتواصل بقوة.

سجل قطاع "التشييد" أفضل أداء له منذ عام 2015، مدعوماً بمواصلة تنفيذ المشاريع العملاقة.

شكل 15: التوظيف في قطاع التشييد شهد انتعاشاً كبيراً عام 2022



شكل 14: قروض الرهن العقاري الجديدة تراجعت عام 2022 بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي





هناك مشاريع تقع ضمن قطاعات أخرى، ستقدم أيضاً الدعم هذا العام.

بالنظر إلى عام 2023 وما بعده، سيكون النمو في هذا القطاع مدعوماً بالتقدم في المشاريع العملاقة لصندوق الاستثمارات العامة: نيوم، البحر الأحمر، روشن، القدية والدريعية، وقد شهد جميعها مستويات مختلفة من التقدم خلال عام 2022. علاوة على ذلك، سيواصل القطاع الاستفادة من الزيادة في الإنفاق الحكومي الرأسمالي، الذي ارتفع إلى 157 مليار ريال عام 2023 من 150 مليار ريال عام 2022. وكما جاء في بيان الموازنة العامة للدولة الصادر حديثاً، فإن الزيادة السنوية في الإنفاق الرأسمالي تتبع من خطة الحكومة للمضي قدماً في الإنفاق على المشاريع العملاقة، والقطاعات النامية كالسياحة، والصناعة والتعدين، وغيرها من مشاريع البنية التحتية في مختلف أنحاء المملكة.

نما قطاع الزراعة (6,1 بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي غير النفطي) بنسبة 3,2 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2022، على أساس سنوي. خلال عام 2022، استطاع القطاع التعامل بنجاح مع الصراع الروسي-الأوكراني، من خلال تخصيص 9,5 مليار ريال لمعالجة العجز في الإمدادات الغذائية والتضخم العالمي. كذلك، صادقت وزارة البيئة والزراعة والمياه على مشاريع زراعية صغيرة بأكثر من 1 مليار ريال خلال العام.

حقق قطاع "الزراعة" نمواً قوياً نسبياً عام 2023.

أكد الصراع الأوكراني-الروسي الحاجة إلى التقليل من التعرض لتقلبات أسعار الغذاء العالمية.

بالنظر إلى المستقبل، سيتم استكمال جهود وزارة البيئة والزراعة والمياه لتحقيق الاكتفاء الذاتي لعدد من المواد الغذائية، من خلال التمويل الإضافي من صندوق التنمية الزراعية الذي خصص 6,5 مليار ريال لعدة مشاريع خلال عام 2023، بزيادة 3 بالمائة عما خصصه العام الماضي (شكل 16).

جاء النمو في قطاع "الخدمات المالية" مدعوماً بالارتفاع الكبير في الاكتتابات العامة.

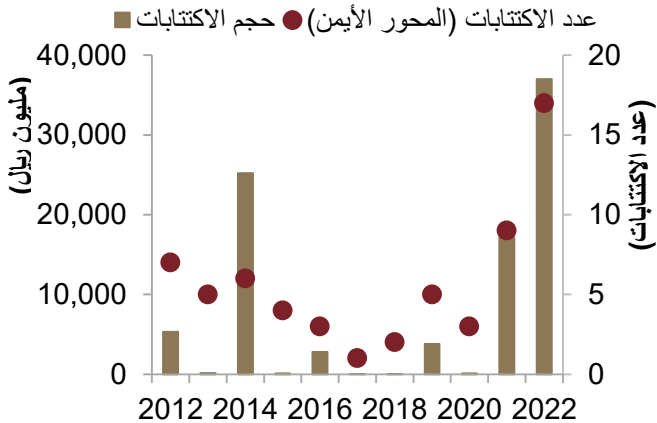
سجل قطاع الخدمات المالية والتأمين وخدمات الأعمال (10,1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) مستوى مقبولاً من النمو، بنسبته 4 بالمائة، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2022، مدعوماً بعدة عوامل. شهدت أسواق المال زيادة كبيرة في الاكتتابات العامة عام 2022، بلغ إجماليها 49 اكتتاباً في السوقين الرئيسي والموازي، بينها اثنين صناديق عقارية متداولة (ريتس). وبطريقة أكثر تحديداً، شهد السوق الرئيسي (تاسي)، أول إدراج مزدوج بالاشتراك مع سوق أبوظبي للأوراق المالية (شكل 17). علاوة على ذلك، شهد القطاع المصرفي زيادة سنوية كبيرة أخرى في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص، بلغت نسبته 13 بالمائة، مقارنة بنسبة 15 بالمائة عام 2021 (شكل 18). كذلك، تأثر نمو القطاع بصورة إيجابية بارتفاع عدد الأشخاص المؤمن عليهم من القطاع الخاص، الذين ارتفع عددهم الإجمالي بـ 1,5 مليون مستفيد (أو 15 بالمائة) خلال عام 2022، وجاءت الزيادة في المستفيدين السعوديين وغير السعوديين على حدٍ سواء.

القروض المصرفية إلى القطاع الخاص شهدت كذلك نمواً برقم من خانتين...

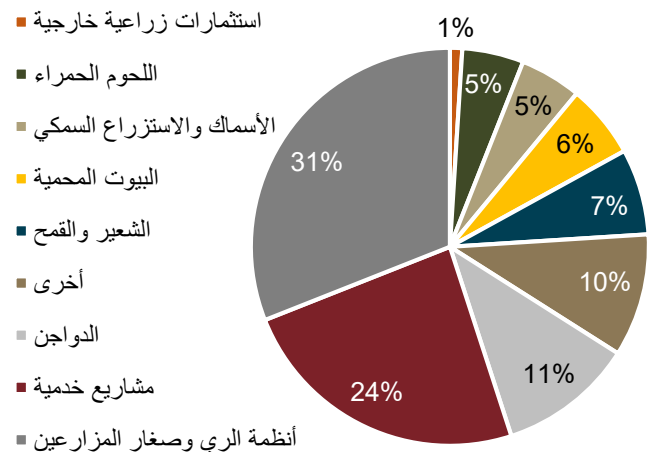
نتوقع أن يواصل قطاع خدمات المال والتأمين والأعمال النمو عام 2023، تبعاً للتوسع المتوقع في الاقتصاد غير النفطي والدور المتعاظم للقطاع الخاص. ورغم أن ارتفاع أسعار الفائدة ربما يثقل كاهل القروض المصرفية، إلا أن التشديد هنا قد يعزز جاذبية أسواق الأسهم للشركات التي تتطلع إلى زيادة رأسمالها. كذلك، من المقرر أن يواصل التأمين الصحي توسعه بقوة، نظراً للزيادة المتوقعة في أعداد

...رغم مواجهتها لأسعار فائدة مرتفعة وبعض التشديد في وضع السيولة لدى القطاع.

شكل 17: السوق الرئيسي في مؤشر "تاسي" شهد زخماً قوياً في الاكتتابات الأولية خلال عام 2022



شكل 16: توزيع قروض صندوق التنمية الزراعية، حسب القطاعات، حتى عام 2021





الأجانب، إضافة إلى استمرار التحول وسط المواطنين السعوديين باتجاه التأمين الصحي الخاص.

نما قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية (6,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 3,3 بالمائة خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث لعام 2022، على أساس سنوي، بما في ذلك نمو قوي، بنسبة 7,6 بالمائة، في الربع الثالث. ويتضمن هذا القطاع أنشطة متعددة كالتعليم، والرعاية الصحية، والفنون، والترفيه، والرياضة، والتي استفادت من انتعاش النشاط مقارنة بالعامين الماضيين اللذين شهدا تطبيق القيود بسبب كورونا.

يتوقع أن يشهد القطاع المزيد من النمو القوي عام 2023، حيث يواصل برنامج "جودة الحياة"، وهو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030، التخطيط للعديد من الفعاليات والأنشطة. هذا البرنامج سيكون مدعوماً بصندوق الفعاليات الاستثماري الذي تم إنطلاقه مؤخراً (وهو أحد صناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني)، والذي يهدف إلى تعزيز الاستثمار في الفعاليات الثقافية والترفيهية في المملكة. إضافة إلى ذلك، تخطط وزارة الصحة لإطلاق ثلاثة مستشفيات، سعياً إلى زيادة التغطية الطبية إلى مختلف مناطق المملكة من خلال 60 عيادة متنقلة تقدم خدمات الرعاية الصحية الأولية.

حقق قطاع الكهرباء والغاز والماء (2,7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) نمواً بنسبة 2,1 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022، حيث شهد القطاع تنفيذ مشاريع مياه بقيمة 40 مليار ريال خلال العام، إضافة إلى التوسع في أعداد المشتركين في خدمات الكهرباء في مختلف أنحاء المملكة.

بالنظر إلى عام 2023، سيأتي النمو في هذا القطاع مدفوعاً بالزيادة المتوقعة في إنتاج المياه (عن طريق التحلية) من 9,4 مليون متر مكعب عام 2022 إلى 11 مليون متر مكعب. كذلك، سيستفيد القطاع من مشاريع تقدر قيمتها بنحو 21 مليار ريال، قادمة في الطريق، تشمل مشاريع تتصل بتوليد الكهرباء وشبكات النقل.

نما قطاع التعدين غير النفطي والمحاجر (1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي) بنسبة 6,3 بالمائة، على أساس سنوي، خلال الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022. وجاء هذا النمو القوي نتيجة لإصدار 673 رخصة جديدة خلال عام 2022، تشمل رخص لتنقيب وإنتاج المعادن، نتج عنها استثمارات بأكثر من 120 مليار ريال في القطاع خلال العام، مقارنة باستثمارات بقيمة 30 مليار ريال عام 2021 (شكل 19). إضافة إلى ذلك، شهد العام انطلاق أول مزاد لمنح رخص لمحاجر مواد البناء في 13 موقعاً حول المملكة.

في عام 2023، تخطط وزارة الصناعة والموارد المعدنية لطرح مزاد لخمس رخص جديدة للتنقيب في مجال التعدين، تشمل النحاس والزنك والرصاص والحديد، في مواقع مختلفة للمستثمرين المحليين والدوليين.

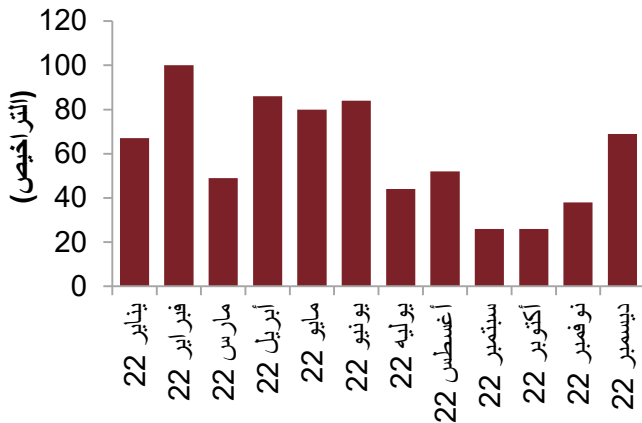
حظي قطاع "الخدمات الاجتماعية" بعام جيد، وسيواصل الاستفادة من النمو في فعاليات الترفيه.

النمو الكبير في أنشطة الرياضة والترفيه، يسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في القوى العاملة.

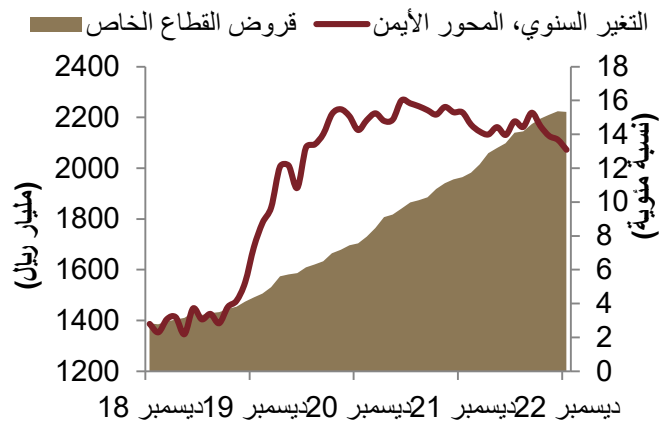
من المقرر إضافة أكثر من 1,5 مليون متر مكعب من إنتاج المياه هذا العام (معظمها عن طريق التحلية).

يبدو أن قطاع "التعدين غير النفطي" على وشك إخراج إمكاناته.

شكل 19: رخص التعدين زادت بمتوسط 60 رخصة جديدة في الشهر خلال عام 2022



شكل 18: تباطأ نمو القروض المصرفية إلى القطاع الخاص بدرجة طفيفة العام الماضي





إضافة إلى ذلك، تضع الاستراتيجية الوطنية للصناعة التي تم إطلاقها حديثاً، الصناعات التعدينية كأحد قطاعاتها الرئيسية، مع التركيز على النحاس والحديد والألمونيوم والتيتانيوم. وأخيراً، سيستفيد القطاع أيضاً، بطريقة مباشرة وغير مباشرة، من صندوق التعدين الذي تم إطلاقه حديثاً بواسطة صندوق الاستثمارات العامة وشركة معادن. هذا الصندوق يخطط لاستثمار رأسمال تصل قيمته إلى 12 مليار ريال في أصول تعدين خارجية، لضمان تأمين الإمدادات اللازمة لقطاع صناعة المعادن المحلي، وجعل المملكة شريك رئيسي في خلق المرونة لسلسلة التوريد العالمية. بصفة عامة، ستعزز مثل هذه الأنشطة نمو القطاع على المدى البعيد، وعلى الرغم من مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لكن نتوقع أن يزداد النمو في هذا القطاع بدرجة كبيرة خلال السنوات القادمة.

يعتبر التعدين قطاعاً استراتيجياً رئيسياً. هناك سباق عالمي لتأمين رواسب النحاس والتيتانيوم، والتي تعتبر مدخلات رئيسية لصناعة السيارات الكهربائية.

السياسة المالية

تم وضع ميزانية 2023 أثناء فترة سادها مستوى كبير من التذبذب في الأسواق المالية والنفطية العالمية (النصف الثاني من عام 2022)، لذلك كان هناك حذر مفهوم في توقعاتها. قدرت الميزانية إجمالي الإيرادات بنحو 1,13 تريليون ريال، بزيادة 8 بالمائة عن الإيرادات المقدرة في ميزانية عام 2022، ولكنها تقل بنسبة 8,4 بالمائة عن الإيرادات الفعلية لعام 2022. هذه الإيرادات تتوقف كثيراً على افتراضات أسعار النفط وحجم إنتاجه، والتي لا يتم الكشف عنها عادة من قبل الجهات المختصة. ونعتقد أن سعراً للنفط يتراوح بين 70 إلى 75 دولاراً للبرميل (خام برنت) سيشكل نطاقاً معقولاً لتقديرات الجهات المختصة للإيرادات. على النقيض من ذلك، يتوقع أن ترتفع الإيرادات غير النفطية، حيث يُنتظر زيادة حصيلة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 4 بالمائة، وهي نسبة لا تزال تبدو متحفظة بعض الشيء خاصة عند تعديلها على ضوء التضخم.

جاءت التقديرات في ميزانية عام 2023 حذرة لأسباب مفهومة، حيث بُنيت تلك التقديرات على افتراض أسعار متحفظة لسعر النفط.

بلغت المصروفات التقديرية للعام 2023 نحو 1,11 تريليون ريال. هذا الإنفاق التقديري يفوق ما تم تقديره لميزانية 2022 بنسبة 16,6 بالمائة، لكنه يقل بنسبة 1,6 بالمائة عن الإنفاق الفعلي لعام 2022. في غضون ذلك، تم رفع خطط الإنفاق في المدى المتوسط بدرجة كبيرة، مقارنة بتلك التي جاءت في ميزانية 2022: الآن تم تقدير إجمالي الإنفاق لعام 2024 عند 1,13 تريليون ريال، مقارنة بـ 951 مليار ريال حسب تقديرات ميزانية العام الماضي. ولكن، رغم هذا الرفع، لا يزال من المتوقع أن يتقلص الإنفاق كحصة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى نحو 41 في المائة عام 2025، مقارنة بنسبة 48 في المائة عام 2022.

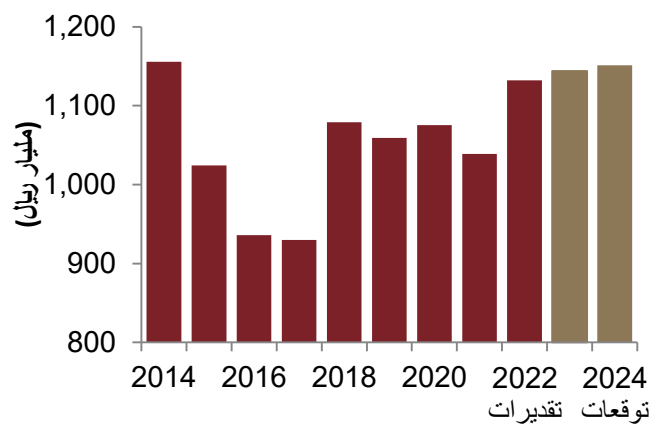
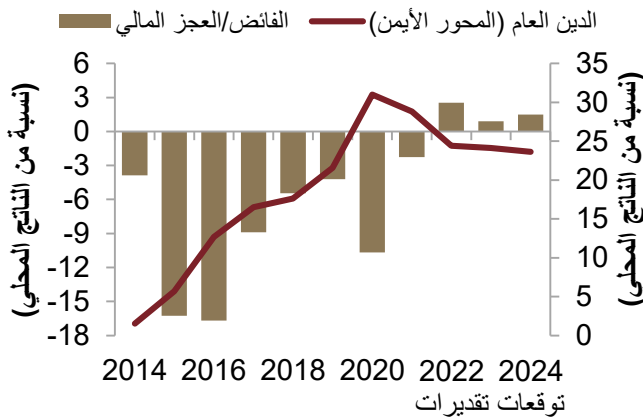
المصروفات الإجمالية المقررة في الميزانية جاءت أقل من المصروفات الإجمالية الفعلية للعام 2022. لكن، الإنفاق الرأسمالي سيرتفع مقارنة بالعام الماضي.

سيرتفع الإنفاق الرأسمالي المقرر في الميزانية للعام 2023 إلى 157 مليار ريال، مقارنة بـ 151 مليار ريال هي الإنفاق الرأسمالي الفعلي العام الماضي. وتعكس هذه الزيادة تعزيز الإنفاق على المشاريع (خاصة البنية التحتية) التي تم تأجيلها بسبب تفشي كوفيد-19. مع ذلك، وكما تقول الميزانية، سيتواصل تقديم "مساهمة إنمائية" كبيرة من كل من صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني. ستواصل

كما هو الحال في الأعوام السابقة، سيواصل صندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني تمويل الكثير من المشاريع في رؤية 2030.

شكل 21: النظرة المستقبلية للموازنة العامة والدين تعتبر مريحة

شكل 20: نتوقع نمو الإنفاق الحكومي بنحو 1 بالمائة في عام 2023





هاتان المؤسستان اللتان تتمتعان برأسمال ضخيم "المشاريع العملاقة" التي تعزز التحول الهيكلي للمملكة.

في غضون ذلك، بلغت قيمة الإنفاق الجاري المقرر 957 مليار ريال، بزيادة نسبتها 11 بالمائة عن الإنفاق الجاري المقرر عام 2022، ولكن بانخفاض 2,4 بالمائة عن الإنفاق الجاري الفعلي عام 2022. ولا يزال يهيم على الإنفاق الجاري بند "الأجور المرتبات" (نحو 46 بالمائة من الإنفاق)، والذي تقرر رفعه بنسبة 1,6 بالمائة، مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2022. مع ذلك، ورغم الزيادة الاسمية، فقد تم إحراز تقدم كبير في خفض هذا البند كنسبة من الناتج: حيث انخفض الإنفاق على الأجور المرتبات إلى 19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2022 (ساعد على ذلك جزئياً النمو الكبير في ذلك الناتج) مقارنة بـ 22 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي عام 2021. ويظل المزيد من التقدم على هذا الصعيد هو أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية، ومن المؤمل أن يقود نمو الاستثمار الذي أشرنا إليه أعلاه، إلى فرص عمل كبيرة في القطاع الخاص، مما يتيح خفض تكاليف المرتبات الحكومية بالقيمة الاسمية وكذلك قيمتها النسبية.

من المقرر أن يتراجع الإنفاق الجاري مقارنة بعام 2022، حتى على الرغم من أن تقديرات الميزانية تضمنت ارتفاعاً في الصرف على أجور موظفي القطاع العام...

..لذا فإن السلطات تعتمد على خفض تكلفة المشتريات بالمقابل.

نص مظل 3: الدور المتغير لميزانية الحكومة

قبيل طرح برنامج رؤية المملكة 2030 في عام 2016، كانت ميزانية الحكومة السعودية تمثل حجر الزاوية للأفاق الاقتصادية للبلد في السنة المقبلة. وكانت الحكومة هي الفاعل الاقتصادي المهيمن، وتؤثر قراراتها بشأن الإنفاق على جميع الشركات والأسر تقريباً.

في السنوات الأخيرة، هناك ثلاث اتجاهات بدأت تغير هذا التصور. أولها، كان ظهور مؤسسات كصندوق الاستثمارات العامة، وبدرجة أقل، صندوق التنمية الوطني. تتمتع هذه المؤسسات بميزانيات عمومية قوية يتم نشرها بصورة مستقلة عن الحكومة. وفي الحقيقة، تمثل المشاريع التي يشرف عليها صندوق الاستثمارات العامة حجر الزاوية لبرنامج رؤية 2030. ثانياً، لم تعد شركات القطاع الخاص مرتبطة بإنفاق الحكومة كما كانت من قبل. لقد أدركت الكثير من الشركات الفرص التي توفرها رؤية 2030، وقامت بتعزيز استثماراتها في محاولة للاستفادة من تلك الفرص. نتيجة لذلك، جاء الارتفاع المفاجئ في الاكتتابات الأولية في السنوات الأخيرة، حيث اندفعت الشركات لرفع رأسمالها من الأسهم. ثالث هذه الاتجاهات، أصبح يتم وضع ميزانية الحكومة بصورة أكثر دقة لتلائم احتياجات معينة في الاقتصاد المحلي. وبعبارة أخرى، أصبح الإنفاق أكثر توجهاً نحو أهداف محددة وأكثر انضباطاً.

بطبيعة الحال، لا تزال ميزانية الحكومة مهمة جداً. فإنفاقها الرأسمالي يساعد على تقديم الكثير من البنيات التحتية المدنية والعسكرية، وكذلك يظل إنفاقها هو المصدر الرئيسي للعقود لكثير من الشركات. ويعتبر دعمها النقدي مصدراً حيوياً لتمويل الأسر منخفضة الدخل، كما أن الكثير من المواطنين السعوديين لا زالوا يعملون ضمن نطاق "الخدمة المدنية". مع ذلك، يستشعر القطاع الخاص فرصاً اقتصادية أكبر، ولم تعد ميزانية الحكومة النقطة المرجعية الوحيدة للشركات والأسر كما كانت من قبل.

شهدت الأعوام الأخيرة دوراً متعاظماً لصندوق الاستثمارات العامة وصندوق التنمية الوطني، إلى جانب تحول تدريجي في نموذج الأعمال لشركات القطاع الخاص المحلية.

يعتبر إنفاق الحكومة مصدراً رئيسياً لدعم الأسر منخفضة الدخل، كما أنه يمثل مصدر التمويل لكثير من البنية التحتية المدنية.

بالنظر إلى الميزانية من حيث تفاصيل الصرف على القطاعات، شكل قطاع "الخدمات العسكرية" أكبر شريحة منفردة للإنفاق، حيث زادت مخصصاتها بنسبة 5,7 بالمائة، مقارنة بالإنفاق الفعلي للعام الماضي، والآن تشكل هذه الشريحة 23 بالمائة من إجمالي الإنفاق المقرر. حالياً التركيز منصب على تعزيز الكليات الطبية العسكرية، كما أن زيادة الدفع باتجاه توظيف صناعات بعض المعدات العسكرية يبقى أولوية. جاء قطاعاً "التعليم" و "الرعاية الصحية والتنمية الاجتماعية" - اللذان شكلا تاريخياً أكبر شرائح الإنفاق - في المركز الثاني، رغم أن كلاهما شهد تراجعاً طفيفاً في مخصصاته، مقارنة بالإنفاق الفعلي العام الماضي. في غضون ذلك، شهدت شريحة "البنود العامة"، التي تشمل مساهمة الحكومة في صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي والتزامات خدمة الدين، تراجعاً طفيفاً في مخصصاتها مقارنة بالإنفاق الفعلي عام 2022، على الرغم من تراجع أكثر وضوحاً (9 بالمائة) مقارنة بالمخصصات المقررة في ميزانية عام 2022.



نص مظل 4: التوقعات المالية لشركة جدوى

نظرتنا إلى التوقعات المالية للعام 2023 تتشابه إلى حد كبير مع نظرة الحكومة. توقعاتنا بشأن الإيرادات النفطية مبنية على انخفاض في إنتاج النفط وتراجع لمتوسط الأسعار (يتوقع أن تتراجع أسعار خام برنت إلى 90 دولاراً للبرميل، مقارنة بمتوسطها العام الماضي عند 104 دولار للبرميل). لكن، نتوقع أن تواصل الإيرادات غير النفطية نموها، حيث ينتظر أن يستمر المشهد الواعد للاستهلاك في زيادة عائدات ضريبة القيمة المضافة. بناءً على هذه المعطيات، فإننا نرى أن الإيرادات الكلية ستكون أقل فقط بنسبة 1,4 بالمائة هذا العام.

من المقرر أن تزداد تعويضات العاملين، ولكنها عموماً ستكون متسقة مع معدل النمو السكاني، وكذلك ستواصل الانخفاض كحصة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. أما الإنفاق على السلع والخدمات فهو يمثل الجانب الذي يعتره عدم اليقين: سيعتمد وضعه كثيراً على ما إذا كان إعادة فتح الصين سيخلق جولة جديدة من الزيادات في أسعار السلع الأساسية، أو أن الأسعار ستخضع بعد الارتفاع الكبير الذي شهدته العام الماضي. بالنسبة للمملكة، هناك عامل إضافي يتمثل في الدولار الأمريكي، الذي نتوقعه أن يضعف بعض الشيء.

والخلاصة، نعتقد أن الإنفاق على السلع والخدمات مهماً لأن يرتفع مرة أخرى. ولكن فقط بمستوى متواضع، نتيجة لتراجع تأثير قوة الطلب المحلي بفضل تراجع أسعار السلع العالمية وسيترفع الإنفاق الرأسمالي على الأرجح، لكنه سيبقى أقل بقليل من متوسط الفترة متوسطة المدى. وهكذا، نتوقع أن يتم احتواء معدل نمو إجمالي الإنفاق ليكون عند 1 بالمائة فقط (شكل 20)، مما يسمح بتحقيق فائض موازنة يعادل 0,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (شكل 21).

رغم أننا نتوقع أن يأتي متوسط أسعار النفط أعلى من ذلك المتوسط الذي استخدم في تقدير الميزانية...

...كذلك، نتوقع أن يكون إنتاج النفط أقل.

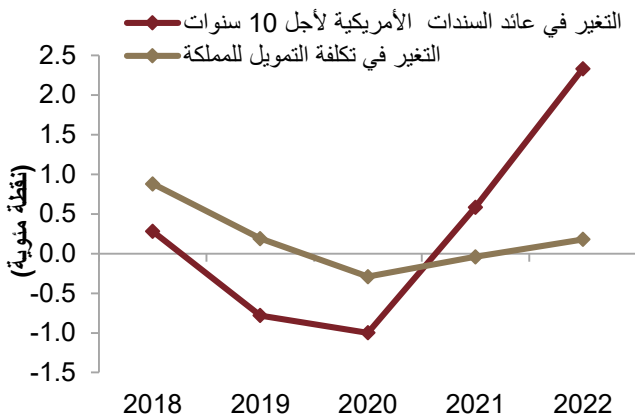
النتيجة النهائية لكل تلك التقديرات هو التوقع بتحقيق فائض في الميزانية يزيد قليلاً عن تقديرات الحكومة (0,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي).

بناءً على ما تقدم، تتوقع الميزانية تحقيق فائض متواضع في عام 2023، عند 16 مليار ريال، أو 0,4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو يقل نوعاً ما عن الفائض الفعلي في ميزانية 2022، والذي يعادل 2,6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من الفائض المتوقع، من المقرر استمرار أنشطة زيادة الدين، كما يتضح ذلك من إصدار سندات سيادية بقيمة 10 مليار دولار في يناير 2023 (شكل 22). هذا الاتجاه يبدو أنه استراتيجي وتكتيكي في آن واحد: فهو استراتيجي لأنه يهدف إلى تعزيز منحى العائد، وتنوع خيارات التمويل طويلة الأجل للمملكة، ولكنه تكتيكي أيضاً، حيث يسعى المركز الوطني لإدارة الدين إلى إدارة المخاطر من خلال إعادة التمويل باعتماد الفرص المناسبة. يبدو أن هذا النهج يؤدي ثماره: فعلى الرغم من ارتفاع تكلفة تمويل محفظة ديون المملكة إلى 2,95 بالمائة في عام 2022 من 2,77 بالمائة في عام 2021، لكن هذا الارتفاع كان يقل بدرجة كبيرة عن الارتفاع الكلي في أسعار الفائدة العالمية. جزئياً، هذا النهج يعكس التحول إلى الدين بسعر فائدة ثابت في السنوات الأخيرة (شكل 23).

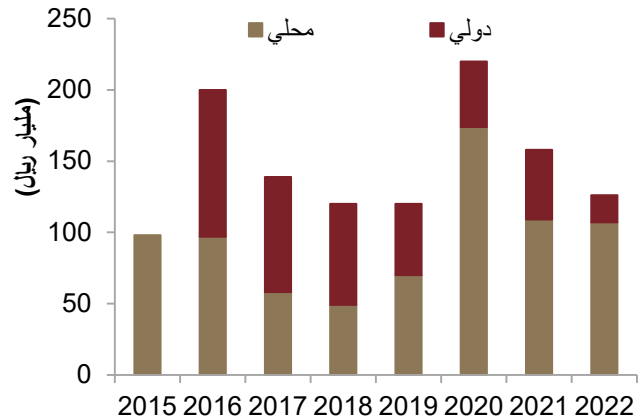
ستبقى إدارة الدين قائمة على أسلوب اتخاذ القرار بطريقة استباقية...

...وسيوصل المركز الوطني لإدارة الدين إعادة تمويل الديون السيادية من خلال اعتماد الفرص المناسبة.

شكل 23: تكلفة التمويل ارتفعت، ولكن بمستوى أقل من المعدلات العالمية



شكل 22: أنشطة الاقتراض





التطورات النقدية والمالية

في عام 2022، ارتفع عرض النقود الشامل (ن3) بنسبة 8,1 بالمائة، مدعوماً بزيادة كبيرة في الودائع الزمنية والادخارية، والتي ارتفعت بنسبة 32 بالمائة، على أساس سنوي. في غضون ذلك، تراجعت الودائع تحت الطلب (تشكل 53 بالمائة من عرض النقود الشامل (ن3)) بنسبة 2,3 بالمائة، على أساس سنوي (شكل 24).

وعند النظر إلى تفاصيل الودائع الزمنية والادخارية (التي تشكل حالياً 26 بالمائة من عرض النقود الشامل، مقارنة بـ 21 بالمائة عام 2021)، نلاحظ أن الودائع الحكومية (48 بالمائة من إجمالي الودائع الزمنية والادخارية) ارتفعت بنسبة 45 بالمائة عام 2022، كما ارتفعت الودائع الخاصة (52 بالمائة من إجمالي الودائع الزمنية والادخارية) بنسبة 21 بالمائة خلال نفس الفترة. بالنسبة للودائع تحت الطلب، جاء التراجع السنوي بصورة أساسية من الودائع الخاصة (87 بالمائة من إجمالي الودائع تحت الطلب)، والتي تراجعت بنسبة 3,1 بالمائة، على أساس سنوي. أما الودائع تحت الطلب الحكومية فقد ارتفعت بنسبة 3,2 بالمائة، وهي تشكل فقط 13 بالمائة من إجمالي الودائع تحت الطلب. وكنا قد توقعنا سابقاً في تقريرنا [الاقتصاد السعودي عام 2022](#)، تراجع الودائع تحت الطلب الخاصة خلال العام، نتيجة لزيادة فرص الإنفاق لدى الأسر بعد رفع القيود المتصلة بكوفيد-19، خاصة فيما يتعلق بالخدمات. علاوة على ذلك، نعتقد أن الشركات- وربما الأسر- تسعى لتحقيق عائدات أفضل، ومن ثم تتحول إلى الودائع الزمنية والادخارية، للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة.

مطلوبات البنوك

ارتفع إجمالي مطلوبات البنوك بنسبة 12,2 بالمائة، على أساس سنوي، عام 2022، مدعومة بزيادة في القروض المقدمة إلى القطاع الخاص (75 بالمائة من إجمالي مطلوبات البنوك) بلغت نسبتها 13 بالمائة، وكذلك بارتفاع في المطلوبات على القطاع العام، بنسبة 34 بالمائة خلال نفس الفترة. وبالنظر إلى تفاصيل القروض حسب القطاعات (شكل 25)، نجد أن "الأنشطة العقارية" سجلت أكبر الارتفاعات، محققة زيادة صافية بقيمة 49 مليار ريال، مما جعلها تمثل نحو 33 بالمائة من إجمالي القروض الجديدة المقدمة إلى القطاع الخاص. أيضاً، حققت هذه الشريحة أكبر زيادة سنوية في عام 2022، بلغت 30 بالمائة. وكما أوضحنا في الجزء السابق، فقد شهدت الأنشطة العقارية بعض النمو خلال العام، بفضل ارتفاع الطلب على المساكن ومختلف المشاريع الضخمة التي تمضي قدماً في جميع أنحاء المملكة. مع ذلك، بدأ الطلب على الرهون العقارية بالتجزئة في الانخفاض في الربع الثالث، بسبب تأثير زيادة أسعار الفائدة. تراجعت الرهون السكنية الجديدة التي تقدمها البنوك وشركات التمويل بنسبة 21 بالمائة، على أساس سنوي، في عام 2022.

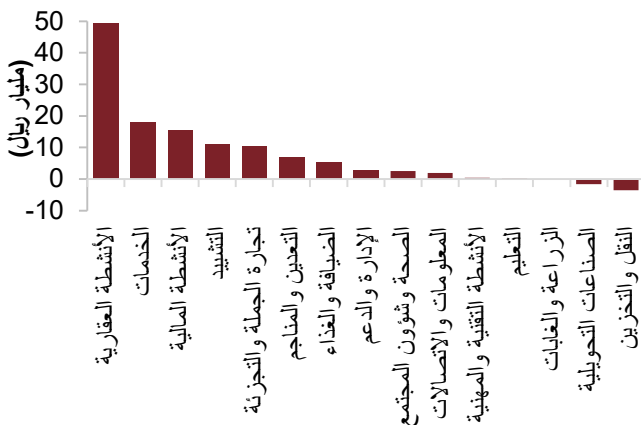
هناك تحول من الودائع تحت الطلب إلى الودائع الادخارية العام الماضي...

...هذا التحول جاء مدعوماً بمودعي القطاع الخاص الذين يبحثون عن عائدات أفضل لأموالهم.

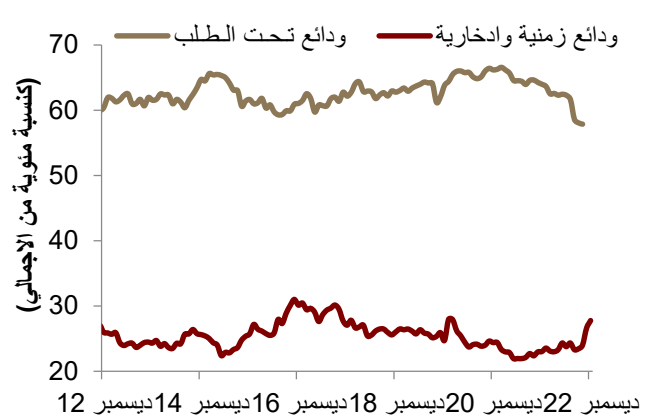
واصلت القروض المصرفية إلى القطاع الخاص نموها بوتيرة قوية العام الماضي...

...والآن هي تمثل ثلاثة أرباع إجمالي الإقراض.

شكل 25: القروض المصرفية الجديدة عام 2022، حسب القطاعات



شكل 24: فئات الودائع المصرفية كنسبة مئوية من إجمالي الودائع





إذا نظرنا إلى أحدث البيانات المتعلقة بالقروض المقدمة من المؤسسات المالية إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أن حصة قروض تلك المنشآت من إجمالي القروض البنكية المقدمة من البنوك وشركات التمويل كانت عند 8,2 بالمائة بنهاية الربع الثالث عام 2022 (بدون تغيير يذكر مقارنة بمستواها في الربع الرابع عام 2021)، مقابل زيادة كبيرة في القروض الموجهة إلى المنشآت متناهية الصغر (بزيادة 45 بالمائة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022).

مؤشرات السلامة المالية

تشير البيانات حول القطاع المصرفي (حتى الربع الثالث 2022)، إلى أن القروض المتعثرة، كنسبة من إجمالي القروض، واصلت تحسنها، منخفضة إلى 1,8 بالمائة، من 2 بالمائة في نهاية عام 2021 و2,2 بالمائة في نهاية عام 2020. كذلك تحسنت مؤشرات مصرفية أخرى خلال العام، حيث ارتفعت مستويات كل من العائد على رأس المال (عند 12,5 بالمائة) والعائد على الأصول (عند 2,1 بالمائة) عن مستويات ما قبل الجائحة. اتسعت هوامش صافي الفائدة بدرجة كبيرة خلال عام 2022، مما أتاح دفعة قوية لربحية القطاع.

التوقعات المستقبلية

بالنظر إلى المستقبل، نتوقع أن يوقف مجلس الاحتياطي الفيدرالي دورته للتشديد النقدي في الشهور القليلة القادمة، وربما يجري زيادتين اثنتين فقط بمقدار 25 نقطة أساس في سعر الفائدة الرئيسي. وبالتالي، ستبدأ تكاليف الاقتراض في المملكة في الاستقرار (وإن كانت عند مستوى أعلى مما كانت عليه العام السابق). وعلى أية حال، من المرجح أن يظل الطلب على الائتمان كبيراً، بفضل الطلبات القوية من الأنشطة المتعلقة بالمشروع وأيضاً الطلب من المستهلكين. هذا الأخير عادة يستجيب لفرص الإنفاق المتزايدة باستمرار، خاصة فيما يتصل بالخدمات، إلى جانب الزيادة المتواصلة في القوى العاملة. ونلاحظ تسارع قروض البطاقات الائتمانية مرة أخرى في النصف الثاني من عام 2022، رغم ارتفاع أسعار الفائدة (شكل 26). كذلك ربما ينتعش الطلب على قروض الرهن العقاري مرة أخرى، في حال بدأت أسعار الفائدة تهبط، كما يبدو مرجحاً، في نهاية العام.

في غضون ذلك، يرجح أن تشهد الودائع البنكية للقطاع الخاص نمواً متواضعاً مقارنة بالقروض. هذا الأمر ربما يؤدي إلى المزيد من التشديد في السيولة الكلية لدى النظام المصرفي، ويلاحظ أن نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع كانت أكثر من 100 في ديسمبر 2022. مع ذلك، فإن الزيادات الأخيرة في الموجودات الأجنبية، من قبل كل من الحكومة وصندوق الاستثمارات العامة، تتيح، على الأقل، إمكانية تيسير أوضاع السيولة في المدى القريب.

بقيت القروض إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة دون تغيير كبير خلال عام 2022.

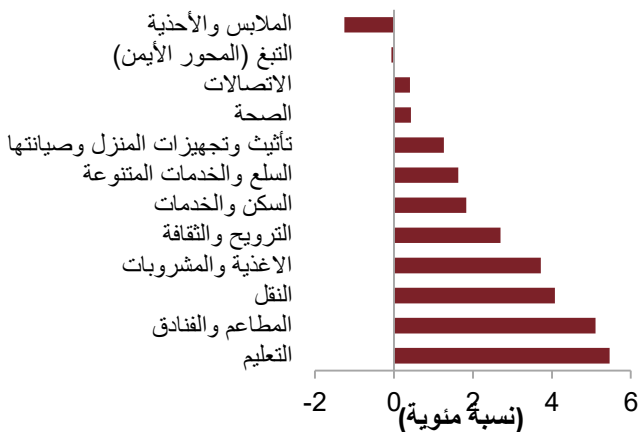
ربحية القطاع المصرفي كانت قوية، حيث بلغ العائد على رأس المال في القطاع ككل 12,5 بالمائة.

سوف تبدأ أسعار الفائدة في السعودية تستقر خلال الشهور القليلة القادمة، رغم أنها ستكون عند مستوى أعلى مما كانت عليه قبل عام...

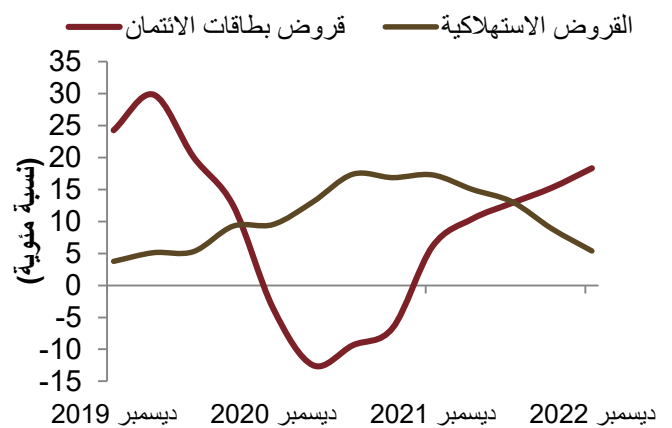
مع ذلك يرجح أن يبقى الطلب على القروض من قبل المستهلكين والمستثمرين قوياً.

نسبة قروض القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع كانت أكثر من 100 في ديسمبر 2022.

شكل 27: متوسط التضخم عام 2022، حسب القطاعات



شكل 26: ارتفعت قروض البطاقات الائتمانية عام 2022، رغم أسعار الفائدة المرتفعة (التغير على أساس سنوي)





تضخم مستقر:

خالفت المملكة العربية السعودية اتجاه الزيادات الحادة في معدلات التضخم حول العالم، فارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 2,5 بالمائة فقط خلال عام 2022 (متوافقاً بصورة عامة مع تقديراتنا التي كانت عند 2,4 بالمائة). هذا التضخم المنخفض جعل المملكة في أسفل سلم معدلات التضخم في مجموعة العشرين، ولم تتفوق عليها سوى سويسرا والصين. لقد ساعدت قوة الدولار على التخلص من ضغوط تضخم الأسعار الناجمة عن الاستيراد من الصين ومنطقة اليورو، بينما حال دعم الحكومة للمواد الغذائية الأساسية دون تمرير كامل الزيادة في الأسعار إلى المستهلكين. بشكل عام، واصلت تجارة التجزئة امتصاص جزء كبير من الزيادات في التكلفة، نتيجة لتزايد المنافسة في السوق.

قاد ارتفاع الأسعار في المملكة قطاع "التعليم"، مع عودة المدارس بالكامل إلى نظام الحضور الشخصي للدراسة كما كان الوضع قبل الجائحة. وجاء في المرتبة الثانية قطاع "المطاعم والفنادق"، حيث أدى الارتفاع القوي لأسعار المواد الخام والنقل إلى زيادة تكلفة المدخلات، مضافاً إليه تأثير انطلاق الطلب المكبوت (شكل 27).

علاوة على ذلك، شهد كلا القطاعين اللذين يشكلان أكبر الأوزان في سلة المستهلك، "الأغذية والمشروبات" (نحو 18,7 بالمائة) و"السكن والمرافق" (25,5 بالمائة)، ارتفاعاً في أسعارهما خلال العام. وفي الواقع، سجل بند "السكن والمرافق" أول زيادة سنوية له منذ عام 2016، مرتفعاً بنسبة 1,8 بالمائة في عام 2022، مدعوماً بالمجموعة الفرعية "إيجارات المساكن"، والتي نمت أسعارها بمتوسط 2 بالمائة. وننظر إلى الارتفاع في هذه الشريحة بصورة أساسية باعتباره انعكاساً لزيادة الطلب على المساكن، الذي جاء مدفوعاً بزيادة عدد العمالة الوافدة (تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء الخاصة بسوق العمل، إلى ارتفاع أعداد الوافدين بنحو 550 ألف في الفترة من بداية العام وحتى الربع الثالث 2022). بالنظر إلى المستقبل، وفي ظل مستويات النمو القوية المنتظرة للقطاع غير النفطي عام 2023 (عند 5,5 بالمائة، حسب تقديراتنا)، نتوقع المزيد من الارتفاع في الطلب على المساكن، مما يقود بدوره إلى زيادات إضافية في أسعار شريحة "إيجارات المساكن" خلال العام. ولدعم المواطنين لمواجهة تداعيات الضغوط التضخمية الأخيرة، تم تمديد الأمر الملكي الصادر في يوليو 2022، والذي قضى بتخصيص ما مجموعه 20 مليار ريال لصرفها من خلال قنوات الدعم المختلفة، إلى نهاية الربع الأول 2023.

بالنسبة لعام 2023، نتوقع ارتفاع الأسعار بمتوسط 2,6 بالمائة، على أساس سنوي، مع توقعاتنا بتسجيل معدلات ارتفاع أقل في النصف الثاني مقارنة بالنصف الأول (شكل 28). العامل الرئيسي وراء هذا التقدير هو الزيادات الإضافية المتوقعة في أسعار مجموعة "إيجارات المساكن" في المدى المتوسط، حيث نتوقع أن يواصل الطلب على المساكن مساره الصاعد. إضافة إلى ذلك، نتوقع أيضاً زيادة الأسعار في بند "المطاعم والفنادق"، حيث تواصل السياحة، والترفيه، والفعاليات الترويجية توسعها في مختلف

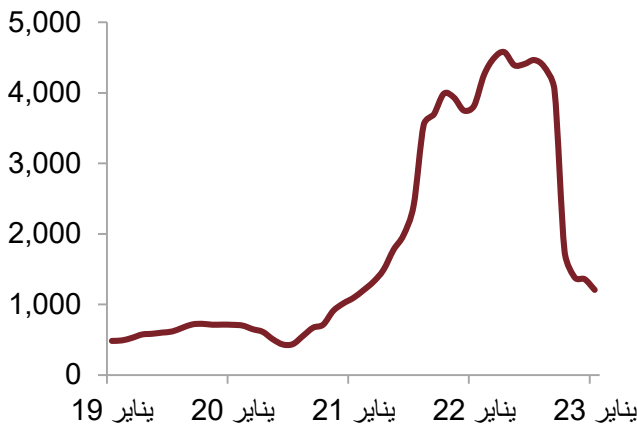
استقر مؤشر أسعار المستهلك في المملكة عند متوسط 2,5 بالمائة فقط خلال عام 2022، مستفيداً من قوة الدولار الأمريكي ودعم الحكومة للبنود الرئيسية.

كان ارتفاع الأسعار وسط الخدمات أكثر وضوحاً مما هو وسط السلع.

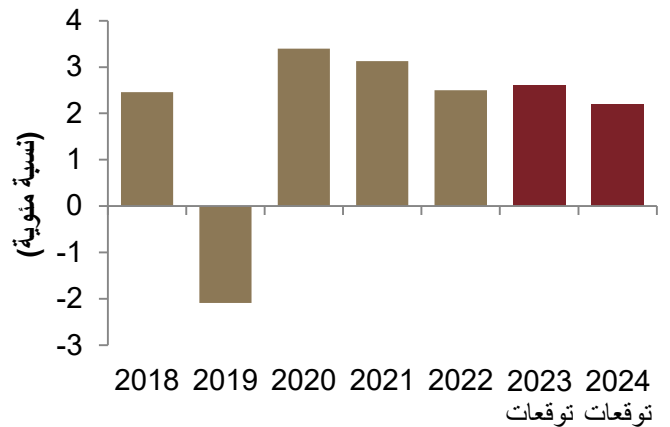
كذلك ارتفع تضخم السكن، عاكساً بصورة جزئية الزيادة في أعداد العمالة الوافدة.

نتوقع انخفاضاً طفيفاً في قيمة الدولار هذا العام، لكن الزيادة في التضخم ستأتي على الأرجح صغيرة، حيث يتوقع أن يكون متوسط التضخم عند 2,6 بالمائة.

شكل 29: تكاليف الشحن العالمية تتراجع بسرعة (مؤشر)



شكل 28: تضخم أسعار المستهلك يتوقع أن يبقى تحت السيطرة





أنحاء المملكة، كما نتوقع زيادة أعداد الزوار من خارج المملكة هذا العام. في جانب آخر، نعتقد أن ضغوط الأسعار في مجموعة "الأغذية والمشروبات" ستراجع بفضل انخفاض تكاليف الشحن وتراجع قيود التوريد الأخرى خلال العام (شكل 29).

نص مظل 5: ميزان المدفوعات

عاد الحساب الجاري للمملكة، والذي كان قد سجل عجزاً في عام 2020 متأثراً بجائحة كوفيد-19، إلى تحقيق فائض عام 2021، كما يرجح أنه عزز وضعه عام 2022. تشير بيانات الثلاثة أرباع الأولى، إلى مركز قوي لميزان التجارة المنظورة، حيث تستطيع عائدات الصادرات النفطية والأداء الجيد للصادرات غير النفطية التعويض بسهولة عن الزيادة الكبيرة في الإنفاق على الواردات. بالنسبة للعام ككل، نتوقع أن يبلغ فائض الميزان التجاري 240 مليار دولار، مسجلاً أكبر مستوى له منذ عام 2012 (شكل 30).

تشهد المملكة عجزاً هيكلياً في التدفقات غير المنظورة، ويتمثل العائق الأكبر في التدفقات الخارجة عن طريق تحويلات العاملين الأجانب. هذه التحويلات تعتبر متقلبة دورياً، وربما تكون ارتفعت بنسبة 7 بالمائة على الأقل في عام 2022، مما يعكس ازدهار الاقتصاد غير النفطي. رغم ذلك، نتوقع أن يكون الحساب الجاري قد سجل فائضاً بنحو 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2022، ما يعادل نحو ضعف الفائض المتحقق عام 2021. أما الحساب المالي فهو قصة أكثر تعقيداً، إذ أنه يميل إلى عرض تدفقات كبيرة ومتقلبة للغاية، والتي غالباً ما تصنف ببساطة ضمن "استثمارات أخرى". كان هذا هو الحال بالتأكيد في عام 2022، حيث شهد حساب "استثمارات أخرى" تدفقات خارجة كبيرة في الربعين الأول والثالث. مع ذلك، لا يزال صافي التدفقات لميزان المدفوعات ايجابياً بدرجة كبيرة، ومن المرجح أن يكون احتياطي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي قد زاد بنحو 15 مليار دولار خلال العام، ليصل إلى 460 مليار دولار (هذه الموجودات تكفي لتغطية الواردات لمدة 40 شهراً بطريقة مريحة).

لا تزال التوقعات بشأن الحساب الجاري إيجابية. فالإيرادات النفطية ستفوق ما تحقق العام الماضي، كما أن الطلب القوي من الصين على البتروكيماويات السعودية سيوفر المزيد من الدعم لعائدات الصادرات. الطلب على الواردات قوي وهو في ازدياد، لكن رغم ذلك سيبقى الميزان التجاري قطعاً في وضع الفائض. ورغم أن التدفقات الخارجة من خلال تحويلات العاملين الأجانب يتوقع أن ترتفع مرة أخرى، لكن التدفقات الداخلة من خلال السياحة ستعوض عنها، ويتوقع أن يحقق الحساب الجاري فائضاً عند نحو 86 مليار دولار (8,2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). وكما أوضحنا أعلاه، فمن الصعوبة بمكان التنبؤ بصافي التدفقات المالية، لكن فرضية أن هناك المزيد من رأس المال يسعى إلى القدوم إلى المملكة بفضل توسع الفرص الاستثمارية، ستصبح أكثر وضوحاً في السنوات القادمة. أخيراً، نتوقع تحقيق زيادة كبيرة في صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي خلال عام 2023 (شكل 31).

في تقديرنا أن الأداء القوي للإيرادات النفطية العام الماضي، ساعد على تحقيق فائض تجاري بقيمة 240 مليار دولار...

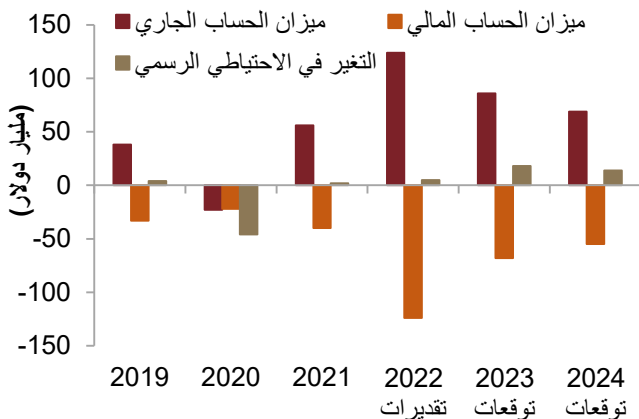
...يعتبر هو الفائض الأكبر منذ عام 2012.

كذلك ارتفعت التدفقات الخارجة من خلال تحويلات العاملين الأجانب، إلا أن هذا الارتفاع لم يمنع الحساب الجاري من تسجيل فائض يعادل نحو 12 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفقاً لتقديراتنا.

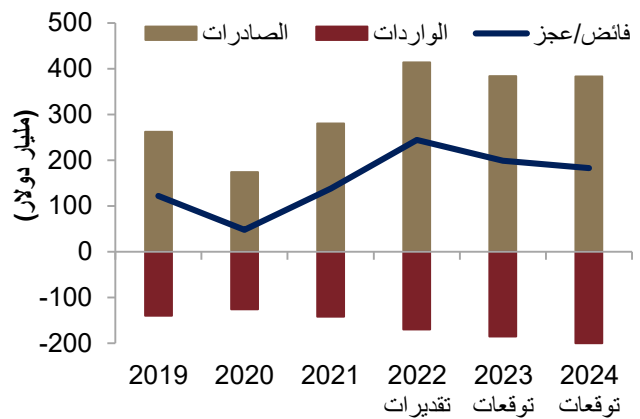
يتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري هذا العام، اتساقاً مع انخفاض الإيرادات النفطية (عكساً التراجع الطفيف في إنتاج النفط)...

...مع ذلك، سيبقى الفائض قوياً، عند 8 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 31: التدفقات الخارجة من الحساب المالي يُتوقع أن تتراجع



شكل 30: فوائض تجارية كبيرة متوقعة





التوقعات للعام 2024

بحلول عام 2024 سيكون الاقتصاد العالمي في وضع أفضل بكثير مما هو عليه الآن. فمجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يرجح أن يكون قد تحول إلى دورة تخفيف السياسة النقدية، ما من شأنه أن يحفز الطلب في أكبر اقتصاد في العالم. كذلك، ستكون الصين جزءاً مهماً من معادلة النمو: رغم أن الدولة تواجه العديد من القضايا الهيكلية وسكانها في حالة ركود الآن، إلا أنها ستصبح محركاً أكثر أهمية للاستهلاك، مع استمرار زيادة الدخل الحقيقي. كذلك، ستسهم الاقتصادات الآسيوية الأخرى الكبيرة، كالهند وفيتنام وأندونيسيا، في دعم نمو الاقتصاد العالمي. لا تزال توقع انخفاض طفيف في أسعار النفط عام 2024، ولكن هذا الانخفاض سيأتي نتيجة لزيادة متوقعة في الإمدادات من خارج أوبك، أكثر من كونه ناجم عن ضعف الطلب. وستكون أسعار النفط، وهي عند متوسط 87 دولاراً للبرميل لخام برنت، مرتفعة بدرجة كافية لتوفير فوائض للمملكة في الموازنة العامة والحساب الجاري.

وعلى أية حال، بحلول عام 2024 ستكون المملكة قد قطعت شوطاً بعيداً باتجاه التنوع الاقتصادي، مع استمرار تطوير مصادر جديدة لرأس المال. وسيكون رأس المال هذا بالتأكيد ضرورياً لإبقاء رؤية 2030 على المسار الصحيح، ونتوقع انتعاشاً في مشاريع الرؤية خلال العام، مع بدء اقتراب بعض مواعيد التسليم المهمة. كذلك، سيكسب التحول نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة (التي تركز حول الهيدروجين والرياح والطاقة الشمسية) المزيد من الزخم في عام 2024. وستواصل مشاركة القوى العاملة من الإناث، مما يساعد على تسريع التوسع الاقتصادي، بينما سيكون دور الزيادة في أعداد العمالة الوافدة في هذا التوسع هامشياً. يتوقع أن يكون النمو الفعلي للاقتصاد غير النفطي أكثر من 5,5 بالمائة عام 2024، وسيخطى النمو الكلي نسبة 4 بالمائة، بفضل زيادة إنتاج النفط. وسيبقى التضخم في أسعار المستهلك محصوراً.

ترتبط المخاطر أمام توقعاتنا هذه بدرجة كبيرة بمستوى كفاءة تنفيذ المشاريع، حيث يشكل تحطيم التكلفة المقررة والتأخير في السداد مخاطر دائمة. كذلك، ربما تؤدي قيود التمويل إلى إعاقة التقدم، رغم اعتقادنا بأن "قصة النمو السعودي" هي قصة مميزة، وستجذب تدفقات كافية من رأس المال العالمي (بمختلف الأشكال) لضمان تمويل المشاريع القابلة للتطبيق. تبقى التوقعات على المدى الطويل إيجابية، مع الاستثمار في البنى التحتية التي تؤدي إلى رفع الناتج المحلي الإجمالي، والمساعدة في تحقيق ارتفاع مستدام في الدخل الحقيقي.

على مستوى العالم، يرجح أن يكون عام 2024 أفضل من عام 2023.

من المتوقع أن تتراجع أسعار النفط قليلاً، لكن تأثير هذا التراجع سيكون متواضعاً على الاقتصاد السعودي، حيث يتوقع أن يبقى كل من الاستثمار والاستهلاك قوياً.

نتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة تزيد على 5,5 بالمائة في عام 2024.

تكمّن المخاطر الرئيسية أمام المملكة في توفير التمويل الكافي لمختلف المشاريع المخطط لها وتلك التي هي قيد التنفيذ.



البيانات الأساسية

2024 توقعات	2023 توقعات	2022 تقديرات	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
الناتج الإجمالي الاسمي									
4,060	3,941	4,034	3,257	2,754	3,145	3,175	2,681	2,497	(مليار ريال سعودي)
1,083	1,051	1,076	869	734	839	847	715	666	(مليار دولار أمريكي)
3.0	-2.3	23.9	18.3	-12.4	-0.9	18.4	7.4	-0.5	(معدل التغير السنوي)
الناتج الإجمالي الفعلي									
(معدل التغير السنوي %)									
2.8	-0.2	15.4	0.2	-6.7	-3.3	2.3	-3.1	3.6	قطاع النفط
5.6	5.5	5.4	7.2	-3.7	4.1	-2.4	3.0	1.9	الأنشطة غير النفطية
2.1	2.2	2.2	1.1	-0.6	1.7	3.9	0.3	0.2	الأنشطة الحكومية
4.1	2.8	8.7	3.9	-4.3	0.8	2.8	-0.1	2.4	معدل التغير الكلي
المؤشرات النفطية (متوسط)									
87	90	104	71	42	66	71	54	43	خام برنت (دولار/برميل)
10.8	10.5	10.6	9.1	9.2	9.8	10.3	10.0	10.4	الإنتاج (مليون برميل/يوم)
مؤشرات الميزانية العامة									
(مليار ريال سعودي)									
1213	1181	1234	965	782	926	906	692	519	إيرادات الدولة
1151	1144	1132	1,039	1,076	1,059	1,079	930	936	مصروفات الدولة *
62	37	102	-74	-294	-133	-173	-238	-417	الفائض/العجز المالي
1.5	0.9	2.5	-2.3	-10.7	-4.2	-5.5	-8.9	-16.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
959	951	985	938	854	678	560	443	317	الدين العام المحلي
23.6	24.1	24.4	28.8	31.0	21.6	17.6	16.5	12.7	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
المؤشرات النقدية (متوسط)									
2.2	2.6	2.5	3.1	3.4	-2.1	2.5	-0.8	2.1	التضخم (معدل التغير السنوي)
3.00	5.00	4.50	1.00	1.00	2.25	3.0	2.0	2.0	سعر الإقراض الأساسي لمؤسسة النقد (نسبة مئوية نهاية العام)
مؤشرات التجارة الخارجية									
(مليار دولار)									
294	297	331	203	120	201	232	171	137	عائد صادرات النفط
383	383	414	280	174	262	294	222	184	عائد الصادرات الإجمالي
200	185	170	142	126	140	126	123	128	الواردات
183	199	243	138	48	121	169	98	56	الميزان التجاري
69	86	124	56	-23	38	72	10	-24	ميزان الحساب الجاري
6.3	8.2	11.5	6.5	-3.1	4.6	8.5	1.5	-3.6	(كنسبة من الناتج الإجمالي)
492	478	460	455	454	500	497	496	536	الاحتياطي الرسمي من الموجودات الأجنبية
المؤشرات الاجتماعية والسكانية									
36.4	35.9	35.3	34.1	35.0	34.2	33.4	32.6	31.7	تعداد السكان (مليون نسمة)
9.1	9.4	9.8	11.0	12.6	12.0	12.7	12.8	12.5	معدل بطالة السعوديين (فوق سن 15، نسبة مئوية)
29,748	29,308	30,493	25,464	20,971	24,506	25,336	21,924	20,981	متوسط دخل الفرد (دولار أمريكي)

المصدر: توقعات شركة جدوى للأعوام 2023 و 2024. الهيئة العامة للإحصاء لأرقام الناتج الإجمالي والمؤشرات السكانية. البنك المركزي السعودي للمؤشرات النقدية ومؤشرات التجارة الخارجية. وزارة المالية لمؤشرات الميزانية. *ملحوظة: تشمل المصروفات الحكومية للعام 2016 مبلغ 105 مليار ريال عبارة عن مدفوعات مستحقة عن الأعوام الماضية.



إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقاً بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئياً أو كلياً دون الحصول على إذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من رويترز، وبلومبيرغ، والهيئة العامة للإحصاء، و"ساما"، وصندوق النقد الدولي، وشركة فوكس إيكونوميكس، والاحتياطي الفيدرالي بنيويورك، وشركة تداول، ميزانية الدولة 2022، ومجلس الضمان الصحي، وبرامج تحقيق رؤية 2030، وأوبك، وإدارة معلومات الطاقة، ووكالة الطاقة الدولية، ومنتدى الطاقة الدولي، ومصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهداً كبيراً للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمناً، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسؤولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.